

# فلسطين: مناهضة الاستعمار والصحة وحقوق الإنسان

مورد تم تطويره لحركة صحة الشعب

تأليف: ليث الحنبلي  
مايو 2022

خلفية تاريخية.....	3
استعمار فلسطين ..... 13 الحركة الصهيونية قبل الانتداب البريطاني ..... 3 الدور	
البريطاني ..... 3 الحركة الصهيونية في عهد الانتداب البريطاني ..... 5 الفلسطيني	
السكان قبل وأثناء الانتداب البريطاني ..... 6 النكبة (الكارثة) ..... 6 تشرد الشعب الفلسطيني:	
8 ..... 1967 - 1948 المواطنين الفلسطينيون في إسرائيل ..... 8 لينك	
الغربي ..... 9 قطاع غزة	
10 اللاجئون ..... 10 استعمار بقية فلسطين: - 1967 حتى الآن ..... 11	
النكسة ..... 11 الاحتلال العسكري ..... 12 قطاع	
غزة ..... 51 القدس ..... 71	
اللاجئون ..... 18 اتفاقيات أوسلو ..... 81	

المقاومة الفلسطينية للاستعمار.....	12
الجدول الزمني للأحداث الرئيسية.....	25
قرارات الأمم المتحدة الرئيسية.....	62
الصحة وحقوق الإنسان.....	27
العنف المنهجي.....	72
المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل.....	27 الأراضي الفلسطينية المحتلة ..... 28
.....	27 القدس الشرقية ..... 92
اللاجئون.....	92 تصعيد العنف.....
30	

الهجمات على الخدمات الصحية.....	03
الصحة كأداة للمقاومة.....	31
لجنة العمل الصحي وشذى عودة.....	32
لجنة العمل الصحي.....	32
الجدول الزمني لانتهاكات ضد لجنة العمل الصحي.....	32
اعتقال شذى عودة.....	33
دور صحة الصحة العامة.....	36
التوصيات.....	39
مصادر.....	04
الخلفية التاريخية.....	04
الصحة وحقوق الإنسان.....	41 لجنة العمل الصحي وشذى
عودة.....	41 دور صحة الصحة العامة.....
14	

الموارد الإضافية الموصى بها.....	24
الكتب.....	24
المواقع الإلكترونية.....	42
فيلم.....	24

## خلفية تاريخية

إن فهم الظروف الحالية أو صحة الفلسطينيين اليوم يتطلب فهماً لتاريخ فلسطين. يهدف هذا القسم إلى تقديم لمحة عامة عن هذا التاريخ، مما سيسهل فهم كيفية استعمار فلسطين، وما أدى إلى الوضع المجزأ الذي يعيشه الفلسطينيون اليوم. ومن المهم أن نلاحظ أن تقريراً قصيراً كهذا لا يمكن أن يوفر فهماً شاملاً بما فيه الكفاية لهذا التاريخ، ولكن يجب أن يقدم نظرة عامة مختصرة يمكن بناء المزيد من الفهم عليها إذا رغبت في ذلك. يتم إدراج المصادر الرئيسية المستخدمة لكل قسم في نهاية التقرير، ويمكن أيضاً أن تكون بمثابة قائمة قراءة إضافية موصى بها.

### استعمار فلسطين

سيعرض هذا القسم بإيجاز النقاط والتطورات الرئيسية في استعمار فلسطين، منذ نهاية القرن التاسع عشر، عندما تأسست الحركة الصهيونية المعاصرة، حتى منتصف القرن العشرين، عندما تأسست الدولة الصهيونية.

#### الحركة الصهيونية قبل الانتداب البريطاني

بدأت الصهيونية كحركة سياسية في أوروبا في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، وكان ذلك إلى حد كبير ردًا على اضطهاد اليهود. ويُنظر إلى المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في بازل عام 1897، على نطاق واسع على أنه يمثل بداية الحركة التي أدت إلى إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين. كتب زعيم المؤتمر آنذاك، تيودور هرتزل، في مذكراته عقب المؤتمر: «إذا كنت سألخص مؤتمر بازل في كلمة واحدة - وهو ما لن أفعله علنًا - فستكون هذه: في بازل أسست». الدولة اليهودية. لو قلت هذا اليوم لقابلتني ضحكة عالمية. وفي غضون خمس سنوات، ربما، وبالتأكيد في خمسين عامًا، سيراه الجميع.»<sup>1</sup> تطور التركيز على فلسطين كمكان للاستعمار الصهيوني تدريجيًا، مما أدى إلى الإجماع عليها بحلول أوائل القرن العشرين. وقد صاحب هذا التثبيت الأيديولوجي أدوات حكم تكميلية لتمكين هذا الاستعمار. تم تأسيس الصندوق الاستعماري اليهودي، ولجنة الاستعمار، والصندوق القومي اليهودي، ومكتب فلسطين، ولجنة تطوير الأراضي الفلسطينية في الفترة ما بين 1898 و1901 من قبل المنظمة الصهيونية. تم تقديم مبادرات دبلوماسية في البداية مع الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية الألمانية، والحكومة البريطانية، لتأمين الدعم السياسي للأهداف الصهيونية لكنها لم تنجح خلال هذه الفترة. خلال هذا الوقت، بدأ السكان الأصليون في فلسطين ينظرون إلى الصهيونية على أنها جزء من حملة استعمارية أوروبية. مما أثار ناقوس الخطر بشأن استحواذ الصهاينة الأوائل على الأراضي والأصول والسلطة في فلسطين. في وقت مبكر من عام 1911، أخذت المؤسسة السياسية للإمبراطورية العثمانية (التي حكمت فلسطين في ذلك الوقت) نية الحركة الصهيونية في إنشاء دولة في فلسطين على محمل الجد، ولكن في تلك المرحلة، لم يكن هناك توقع بأن يؤدي ذلك إلى النزوح الجماعي للسكان الأصليين.

#### الدور البريطاني

لم تكن الحكومات البريطانية قبل عام 1917 مهتمة بدعم الاستعمار الصهيوني في فلسطين لأنه تدخل في خطط استمرار النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط.

قبل الحرب العالمية الأولى، كان البريطانيون يفضلون استمرار هيمنة الإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي من شأنه أن يضمن وصول بريطانيا غير المقيد إلى قناة السويس والطريق البري إلى الهند. انضمام الدولة العثمانية إلى القوى المركزية في الحرب العالمية الأولى (ضد البريطانيين)

وأدى ذلك إلى دعم بريطانيا للحكم الذاتي العربي بدلاً من ذلك، لتحقيق نفس الأهداف. وأدى ذلك إلى الاتفاقيات الأنجلو-عربية في عام 1915 والتي وعدت فيها بريطانيا بالاستقلال العربي مقابل ثورة عربية ضد الأتراك، والتي بدأت بالفعل في عام 1916 وعند هذه النقطة، كان البريطانيون والفرنسيون قد وقعوا على اتفاقية تنص على استقلال العرب. تدويل معظم فلسطين. الحكومة البريطانية التالية، التي وصلت إلى السلطة في عام 1917 نظرت إلى هذا الترتيب بشكل سلبي، لأنه لم يكن ليحقق جميع مصالحها الإمبريالية، وفي المقام الأول الحفاظ على السيطرة على قناة السويس. وهكذا جاء البريطانيون لدعم المنظمة الصهيونية وهدفها المتمثل في استعمار فلسطين. إن إنشاء مجتمع استيطاني صهيوني في فلسطين، والذي سيأتي إلى الوجود مباشرة بسبب الدعم البريطاني، حقق عدة أهداف. ومن شأنه أن يجهز الأهداف الأولية المتمثلة في تدويل فلسطين، وسوف يتم استخدام العداء المتوقع من السكان الأصليين لتبرير استمرار الوجود البريطاني في فلسطين، مما يسمح لها بالحفاظ على نفوذها على قناة السويس.

وقد تم تقنين الدعم البريطاني للحركة الصهيونية من خلال وعد بلفور سيء السمعة في عام 1917 والذي دعم "إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين". وأعقب ذلك إعادة التفاوض على الخطط البريطانية الفرنسية لتقسيم السيطرة والنفوذ على أجزاء مختلفة من الإمبراطورية العثمانية التي كانت على وشك السقوط بعد الحرب، وبلغت ذروتها في اتفاقية سايكس بيكو (التي سميت على اسم الدبلوماسيين اللذين وقعا على الاتفاقية الأولية). مذكرة). نصت هذه الاتفاقية في البداية على أن البريطانيين والفرنسيين سيتقاسمون السيطرة على فلسطين، لكن الفرنسيين تنازلوا لاحقاً عن الجزء الخاص بهم من فلسطين للبريطانيين، مما سهل إنشاء الانتداب البريطاني على فلسطين. وفي حين أوضح وعد بلفور الموقف البريطاني، فإن اتفاقية سايكس بيكو أعطت بريطانيا

القدرة على تحويل رؤية الإعلان إلى واقع. وقد تراجعت هاتان الوثيقتان عن الوعود التي قطعتها الحكومة البريطانية لدعم الاستقلال العربي في الاتفاقيات الإنجليزية العربية لعام 1915.

في ظل الحكم البريطاني، تم تجاهل المقاومة العربية للتطلعات الصهيونية في البداية ثم تم قمعها بعنف. تضمنت الخطط البريطانية الأولية في عشرينيات القرن العشرين لمستقبل فلسطين حصصاً متساوية في السلطة بين المستوطنين اليهود (الذين شكلوا 20-10% من السكان) والسكان الأصليين العرب (80-90%) ثم ابتعد البريطانيون عن التكافؤ بين الشعبين لتعزيز تفوق الأقلية اليهودية في فلسطين، الأمر الذي أدى إلى تغذية الانتفاضات العربية في عامي 1929 و6391. وقد تم قمع هذه الانتفاضات بلا رحمة.

وتم نفي القادة الفلسطينيين، وتم حل القوات شبه العسكرية العربية. وفي هذه الأثناء، قامت القوات البريطانية بتسليح القوات شبه العسكرية الصهيونية وشاركت في قمع السكان الفلسطينيين.

وعلى الرغم من قمع الثورة العربية، إلا أنها استمرت في الضغط على البريطانيين لنشر كتابهم الأبيض لعام 1939 والذي التزم فيه بإقامة دولة عربية/يهودية ثنائية القومية في فلسطين. في ذلك الوقت، كانت مثل هذه الدولة ستحظى بأغلبية عربية وأقلية يهودية. كما قرر البريطانيون فرض قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

أنهت هذه الخطوة التحالف بين الميليشيات البريطانية والصهيونية، الذي تميز بالتمرد الصهيوني المسلح ضد البريطانيين. رد البريطانيون على العنف الصهيوني برد أقل حدة بكثير من ذلك الذي شن ضد الانتفاضة العربية، حيث قاموا بسجن بعض الميليشيات.

المقاتلين والقيام بحملة نزع سلاح، دون تحدي القيادة الصهيونية أو مؤسسات الدولة الصهيونية بشكل أساسي. وفي نهاية المطاف، في عام 1947، بعد الانسحاب من الهند ومواصلة أعمال عنف كبيرة من الميليشيات الصهيونية، أعلن البريطانيون خططهم للانسحاب من فلسطين وتسليم إدارتها إلى الأمم المتحدة.

#### الحركة الصهيونية في عهد الانتداب البريطاني

وقد أعربت الحركة الصهيونية بوضوح عن نواياها الاستعمارية الاستيطانية واستعدادها لطرد السكان الأصليين قبل أن يكون لديها الوسائل اللازمة لتفعيل هذه الرؤية. قال ليو موتسكين، أحد أكثر المفكرين ليبرالية في الصهيونية السياسية، في عام 1917: "فكرتنا هي أن استعمار فلسطين يجب أن يسير في اتجاهين: الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل وإعادة توطين عرب أرض إسرائيل في مناطق خارج أرض إسرائيل". دولة. قد يبدو ترحيل هذا العدد الكبير من العرب في البداية غير مقبول من الناحية الاقتصادية، ولكنه مع ذلك أمر عملي. ولا يتطلب الأمر الكثير من المال لإعادة توطين قرية فلسطينية على أرض أخرى.

على مدى العقود الثلاثة التالية، هدفت الحركة الصهيونية إلى فرض سيطرة متزايدة على فلسطين بعدة طرق. أعطى بعض القادة الصهاينة، كما ذكرنا أعلاه، الأولوية للحصول على الأراضي والأصول في فلسطين، ولكن بحلول عام 1947 كانت الحركة الصهيونية قد اشترت فقط حوالي ستة بالمائة من مساحة فلسطين الانتدابية. وكانت مثل هذه المشتريات مرتبطة في كثير من الأحيان بنقل السكان؛ وقد شرح الزعيم الصهيوني موشيه شاريت إحدى عمليات شراء الأراضي على النحو التالي: "هناك قبيلة تسكن غرب نهر الأردن، وسيضمن الشراء دفع أموال للقبيلة مقابل الانتقال شرق النهر؛ وسوف تشمل عملية الشراء دفع أموال للقبيلة للانتقال شرق النهر. وبهذا سنخفض عدد العرب. كما كانت هناك جهود لإقامة الاستعداد العسكري وتم إنشاء العديد من الميليشيات الصهيونية. غالبًا ما تم إنشاء الميليشيات بدعم من الضباط البريطانيين الذين دربو الميليشيات الصهيونية وأشركوها في قمع الانتفاضات العربية.

وأنشأت الحركة الصهيونية مؤسسات شبيهة بالدولة، لم تواجهها السلطات البريطانية. فصلت هذه المؤسسات نفسها عمومًا عن السكان الأصليين، وقاطعت المنتجات والعمالة العربية، ووظفت العمالة اليهودية فقط في المستعمرات الصهيونية. وبالفعل، بحلول منتصف الثلاثينيات، وصفت لجنة ملكية بريطانية الحركة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين بأنها "دولة داخل الدولة".

على المستوى السياسي، قبل القادة الصهاينة تاجرًا الخطط البريطانية للتقسيم في عام 1937 مع الحفاظ على نيتهم في السيادة اليهودية على أكبر قدر ممكن من فلسطين في أسرع وقت ممكن. وقد تم تبني هذا النهج التدريجي جزئيًا للحفاظ على التفضيل لدى البريطانيين، الذين قاموا بتسليح وتدريب الميليشيات الصهيونية، بما في ذلك أثناء الثورة العربية عام 1936 ومع ذلك، فإن القيود المفروضة عام 1939 على الهجرة اليهودية، إلى جانب الكتاب الأبيض البريطاني الذي يحدد خطط إقامة دولة ثنائية القومية، أنهى التحالف البريطاني الصهيوني على المستوى الرسمي. وبحلول عام 1942، تم التعبير علنًا عن المطلب الصهيوني بالحكم على كل فلسطين. أوقفت اثنتان من الميليشيات الصهيونية الثلاث، الهاغاناه والإرغون، عملياتهما خلال الحرب العالمية الثانية لمساعدة الحلفاء. الثالثة، ليحي (التي اعتبرت اسحق شامير، رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد، كأحد قادتها) واصلت عملياتها العسكرية ضد البريطانيين طوال الحرب.

وانتهت الهدنة عندما أصبح من الواضح أن الحلفاء كانوا في طريقهم للفوز بالحرب، وشنوا حملة عنيفة بعيدة المدى ضد البريطانيين. وكان حادث العنف الأكثر شهرة هو تفجير فندق الملك داود، الذي كان يضم المكاتب المركزية لحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين. تحالف الحركة الصهيونية مع بريطانيا

وحل محله اتفاق مع الولايات المتحدة، التي أصبحت قوة عالمية خاصة بها، ولها مصالحها الاستراتيجية الخاصة في الشرق الأوسط، وتدعم بشكل عام الحركة الصهيونية.

#### السكان الفلسطينيين قبل وأثناء الانتداب البريطاني

لم تكن الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر تعتبر عمومًا تهديدًا من قبل السكان الأصليين، حيث كان يُنظر إلى المهاجرين عمومًا على أنهم لاجئون أو أفراد بدافع المشاعر الدينية. في أعقاب المؤتمر الصهيوني الأول في عام 1897، تحرك المستعمرون الصهاينة الأوائل لعزل أنفسهم، وقاطعوا المنتجات والعمالة العربية، مما أدى إلى غضب واستياء السكان المحليين. أعقب إعلان بلفور عام 1917 مقاومة محلية كبيرة، حيث اعترف السكان المحليون بالتهديد بالطرد إذا تحققت التطلعات الصهيونية؛ أصرت بريطانيا والقوى الإمبراطورية الأخرى على الاعتراف بحق تقرير المصير للسكان الأصليين، الأمر الذي هدأ في البداية مخاوف العرب الفلسطينيين إلى حد ما. ولكن على المستوى السياسي، كانت هناك تعبئة مستمرة ضد الصهيونية. وشدت كل من المؤتمرات العربية الفلسطينية السبعة، التي عقدت في مختلف المدن الفلسطينية في الفترة من 1919 إلى 1928، على رفض السكان المحليين للصهيونية. على الرغم من عدم الاعتراف باجتماعات الكونغرس هذه من قبل مسؤولي الانتداب البريطاني، فقد تم تسجيل معارضة السكان الأصليين لأهداف الحركة الصهيونية في وقت مبكر من عام 1919 في لجنة كينغ-كرين الأمريكية. ولاحظ أنه "لم يكن هناك شيء واحد يتفق عليه سكان فلسطين أكثر من [معارضة البرنامج الصهيوني بأكمله]". وقد تم التعبير عن هذه المعارضة أيضًا من خلال قرارات صدرت بالاجتماع عن المؤتمر السوري العام، الذي ضم ممثلين منتخبين من فلسطين.

لم يكن وضع السكان الأصليين كافيًا لقمع الاستعمار الصهيوني في فلسطين، مما أدى إلى مواجهات مسلحة في عام 1920 بين السكان الأصليين والمستعمرين الصهاينة في شمال فلسطين والقدس. تطورت هذه الاشتباكات المعزولة إلى انتفاضة عربية في عام 1921، تلتها انتفاضات مماثلة في أعوام 1929 و3391 و6391، ثم تمرد واسع النطاق في عام 1939.

وتضمنت هذه الحركات تكتيكات مختلفة، بما في ذلك الاحتجاجات والعصيان المدني والمقاومة المسلحة. في عام 1936، نظم الفلسطينيون إضرابًا عامًا شارك فيه جميع السكان واستمر لمدة 174 يومًا. وكانت هناك أيضًا أشكال أكثر دقة من المقاومة، مثل رفض بيع الأراضي للمستعمرين الصهاينة، والتي لعبت دورًا في إبطاء وتيرة التقدم الصهيوني في الحصول على الأراضي في فلسطين؛ وبحلول عام 1920، كان المستعمرون الصهاينة قد استحذوا على ما يقل قليلاً عن 4% من الأراضي في فلسطين، ويُقدر أن 10% فقط قد تم بيعها لهم مباشرة من قبل الفلسطينيين. كما هو موضح أعلاه، رد البريطانيون على معارضة السكان المحليين لاستعمار فلسطين من خلال قمع التعبير السياسي للسكان ونفي الكثير من القيادة السياسية العربية الفلسطينية.

#### النكبة (الكارثة)

وبحلول وقت الانسحاب البريطاني من فلسطين، كان ثلثا السكان من العرب، في حين كان الثلث من اليهود. ومع ذلك، كان توزيع الأراضي غير متساوٍ إلى حد كبير، حيث انتقل معظم المهاجرين اليهود إلى البلدات والمدن، على الرغم من دفع القادة الصهاينة لهم للاستقرار في الريف. كان المهاجرون اليهود يمتلكون حوالي 6% فقط من الأراضي. لقد تم قمع السكان العرب خلال انتفاضتين خلال 10 سنوات، وتم نفي جزء كبير من قيادتهم السياسية، وتم حل قواتهم شبه العسكرية، ولم يعاني السكان اليهود، على الرغم من تصاعد العنف الصهيوني ضد البريطانيين قبل الانسحاب، من نفس المستوى من القمع. وكان القادة السياسيون الصهاينة

كانت حملات نزع السلاح أقل حدة بكثير، حيث تم سجنهم بدلاً من نفيهم بشكل عام، ولم يتعرض السكان غير المسلحين للقمع العشوائي الذي واجهه السكان العرب. بالإضافة إلى ذلك، سمح البريطانيون للحركة الصهيونية بإنشاء مؤسسات شبيهة بالدولة خلال فترة الانتداب البريطاني.

وتركت المسألة السياسية للأمم المتحدة، التي فوضت مسؤولية اقتراح حلول لقضية فلسطين إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين (UNSCOP) وسواء كان ذلك من خلال التقسيم أو دولة ثنائية القومية، فقد كان من المتوقع أن تقدم لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) توصية للعرب واليهود لتقاسم فلسطين في بعض الدول.

استمارة. ونتيجة لذلك، رفض السكان الفلسطينيون وقياداتهم المتبقية فكرة تقاسم أراضيهم مع المستوطنين الصهاينة، وقاطعوا إجراءات لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمراقبة الأرض (UNSCOP) بالكامل. وفي هذه الأثناء، شارك القادة الصهاينة بشكل كامل مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNSCOP) وإلى جانب الهجوم الساحر، ناقشوا تخلف العرب، وحرّموا الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وسهلوا الشهادات التي قدمت وجهات نظر صهيونية فقط، بما في ذلك من قبل اليهود في أوروبا الذين كانوا في الواقع منقسمين حول الصهيونية. تأكد القادة الصهاينة من استعدادهم لاجتماعات اللجنة الخاصة للأمم المتحدة عن طريق التنصت على غرف الاجتماعات الخاصة بهم وتثبيت جواسيس بدلاً من طاقم التنظيف في فندق وفد اللجنة الخاصة أثناء قيامهم بمهمتهم إلى فلسطين.

وكجزء من مشاركتهم مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، قدم القادة الصهاينة للوفد فكرتهم حول حدود الدولة اليهودية المستقبلية. رأى وفد الأمم المتحدة أن هذه المطالب مفرطة وأوصى في النهاية بالتقسيم بحصة أقل للدولة اليهودية مما هو مطلوب؛ كان من المقرر تخصيص 56% من الأراضي الفلسطينية للدولة اليهودية (والتي كانت ستضم تقريباً عددًا من الفلسطينيين [438,000] مثل عدد اليهود [499,000] و24% من الأرض لدولة فلسطينية (تحتوي بشكل حصري تقريباً على الفلسطينيين [818,000] مع عدد قليل من اليهود [10,000] والباقي 2% إلى القدس تحت حكم دولي. وفي نوفمبر 1947، اعتمدت الأمم المتحدة القرار رقم 181 الذي يؤيد خطة التقسيم. وفي أعقاب هذه التوصية، حافظ الفلسطينيون وغيرهم من العرب على معارضتهم لخطة التقسيم، مؤكدين عدم شرعية المطالبات الصهيونية بالأرض. علناً، قبل القادة الصهاينة خطة التقسيم، بينما واصلوا سراً التخطيط لإقامة دولة أكبر من تلك التي أوصى بها فريق الأمم المتحدة الخاص المعني بمراقبة الأرض (UNSCOP) كتب ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل وأول الموقعين على إعلان استقلال إسرائيل، "أنا لا أعتبر الدولة في جزء من فلسطين الهدف النهائي للصهيونية، ولكن كوسيلة لتحقيق هذا الهدف". وقد قال رئيس إسرائيل الأول، حاييم وايزمان: "قد يكون التقسيم مجرد ترتيب مؤقت للسنوات العشرين إلى الخمس والعشرين المقبلة". إن نتائج الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 ستؤدي في نهاية المطاف إلى حدود تم تحديدها بواسطة خط الهدنة تتطابق بشكل أو بآخر مع الخرائط التي اقترحتها القادة الصهاينة إلى UNSCOP.

ردًا على قرار الأمم المتحدة، نظم السكان العرب الفلسطينيون احتجاجات كبيرة. وهاجمت الميليشيات الصهيونية القرى والأحياء الفلسطينية. وكانت الهجمات شديدة بما يكفي لتؤدي إلى فرار 75 ألف فلسطيني من منازلهم. تم تشكيل جيش الإنقاذ العربي، الذي يتكون من حوالي 6000 متطوع عربي (معظمهم من الفلسطينيين)، وجيش الحرب المقدسة، وهو قوة غير نظامية قوامها 5-10000 لمقاومة الميليشيات الصهيونية. كانت القوات المشتركة للميليشيات الصهيونية (الهaganاه والإرغون وليهي) تتألف في البداية من حوالي 30 ألف مقاتل. أولي

<sup>2</sup> وقد حظي قرار الأمم المتحدة رقم 181 بدعم كبير من الدول الأوروبية والأمريكية وأستراليا. ولم تتحدث أي دولة آسيوية لصالح القرار، في حين لم تتحدث سوى دولة أفريقية واحدة، وهي اتحاد جنوب أفريقيا، الذي كانت تحكمه حركة استعمارية استيطانية في ذلك الوقت.

تطورت التوترات إلى معارك معزولة وهجمات انتقامية وتكتيكات تخويف عنيفة في ديسمبر 1947 ويناير 1948، ثم إلى هجوم شامل بحلول فبراير 1948. وكانت الميليشيات الصهيونية قد بدأت في هذه المرحلة عمليات التطهير، وأفرغت خمس قرى بالكامل.

ثم تم تبني "خطة دالت" التي طرحتها الميليشيات الصهيونية في مارس/آذار 1948، بهدف واضح هو طرد الفلسطينيين لتحقيق أقصى قدر من الاستيلاء على الأراضي. تم تنفيذ العمليات الأولى في إطار "خطة دالت" في المراكز الحضرية في شهر مارس، مما أدى إلى طرد 250 ألف فلسطيني من طبريا وحيفا وصفد وبيسان ويافا وعكا. كما ارتكبت الميليشيات الصهيونية نحو 33 مجزرة، أشهرها في دير ياسين، حيث استشهد نحو 110 قرويين. وقد بثت هذه المذابح الخوف في نفوس السكان الفلسطينيين، مما أدى في كثير من الأحيان إلى فرار سكان القرى المجاورة. وأدت هذه العمليات مجتمعة إلى تطهير عرقي لنحو 800 ألف فلسطيني من حوالي 530 قرية ومجتمعا، وأصبحت تعرف لدى الفلسطينيين باسم "النكبة".

وأعلنت الحركة الصهيونية استقلال دولة إسرائيل في منتصف شهر مايو/أيار 1948، تزامناً مع انسحاب القوات البريطانية من فلسطين. ورغم بقاء البريطانيين على تواجدهم حتى ذلك الوقت، إلا أنهم لم يتدخلوا في عمليات التطهير العرقي الصهيونية. ولم تتدخل جيوش الدول العربية المجاورة (الأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق) إلا بعد الانسحاب البريطاني وإعلان استقلال دولة إسرائيل، وفي ذلك الوقت كان 300 ألف فلسطيني قد تعرضوا بالفعل للتطهير العرقي من مجتمعاتهم. على الرغم من إعلان الحرب، قصرت الجيوش العربية عمومًا عملياتها على مناطق فلسطين التي تم تخصيصها لدولة عربية بموجب خطة التقسيم التي أصدرتها الأمم المتحدة. وكانت الدول العربية حريصة على تجنب حرب شاملة، لأنها بالكاد خرجت من الحكم الاستعماري، وكانت تهدف إلى استخدام الحرب لتعزيز نفوذها الاستراتيجي في المنطقة، مع تقليل الخسائر إلى أدنى حد.

## تشرذم الشعب الفلسطيني: 1948 - 1967

المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل

كان الـ 800 ألف فلسطيني الذين تعرضوا للتطهير العرقي خلال النكبة يشكلون 80% من الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة التي أصبحت دولة إسرائيل في عام 1948 ولا يزال هذا يترك عددًا كبيرًا من السكان الفلسطينيين في إسرائيل. وقد واجهوا مجموعة من الإجراءات التمييزية والعنيفة. استمرت عمليات التطهير العرقي في الخمسينيات. وأبرز الأمثلة على ذلك عمليات التهجير والمجازر التي وقعت في إقرث (1951) والطيرة (1953) وأبو غوش (1953) وكفر قاسم (1956) وعكا (1965) والنقب (طوال الخمسينيات). بالإضافة إلى ذلك، منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 حتى عام 1966، عاش جميع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل تقريبًا تحت الأحكام العرفية. وقد تم تطبيق ذلك على 90% من السكان العرب الفلسطينيين ولم يتم تطبيقه على أي من السكان اليهود. وهذا يعني أنه خلال السنوات الثماني عشرة الأولى من وجود إسرائيل، سيتم محاكمة 90% من الفلسطينيين في إسرائيل أمام محاكم عسكرية، وليس مدنية، عن كافة الجرائم (دون إمكانية اللجوء إلى الاستئناف). ولم يُسمح لنفس السكان بزيارة أجزاء أخرى من البلاد إلا بتصريح أمني ذي صلة (ومحدود زمنيًا في كثير من الأحيان)، ومُنعوا عمومًا من زيارة المنازل التي طردوا منها. ولم يُمنح الفلسطينيون في إسرائيل حرية التعبير أو التجمع أو تكوين الجمعيات، ومُنعوا من نشر الصحف أو إنشاء أحزاب سياسية. وحتى بعد منح هذه الحقوق من الناحية الفنية، بعد عام 1966، تم حظر العديد من المطبوعات أو المنظمات السياسية العربية. حتى عام 1965 على الأقل، كان هناك عدد قليل جدًا من العرب العاملين في أي دائرة حكومية، ولم يعمل أي عربي في المكتب الحكومي المسؤول عن الشؤون العربية.



قامت العديد من القوانين التأسيسية بتدوين وضمان استمرار تجريد الفلسطينيين من أراضيهم وحتى وجودهم في إسرائيل. يشترط قانون المواطنة لعام 1952 على الفلسطينيين الحصول على وثائق تثبت الجنسية الفلسطينية (التي يصادها الجيش الإسرائيلي في كثير من الأحيان) أو تسجيل السكان (الذي أهملت السلطات الإسرائيلية إدارته عمداً في البلدات الفلسطينية). وأدى ذلك إلى عيش العديد من الفلسطينيين كأشخاص عديمي الجنسية في إسرائيل، في حين أن الفلسطينيين الذين تعرضوا للتطهير العرقي كانوا غير مؤهلين تمامًا للحصول على الجنسية (أو العودة إلى منازلهم) لأنهم لم يكونوا سكاناً في إسرائيل في عام 1952 كما نص القانون. وفي الوقت نفسه، منح قانون الجنسية نفسه الجنسية لجميع اليهود الذين هاجروا بموجب "قانون العودة" لعام 1950 والذي سمح بدوره لأي شخص يهودي من أي مكان في العالم بالهجرة إلى إسرائيل. أعطى قانون أملاك الغائبين (1950) لدولة إسرائيل الحق في الاستيلاء على أي ممتلكات تعود للفلسطينيين الذين طردوا أو رحلوا، في حين سمح قانون استملاك الأراضي (1953) للدولة بالاستيلاء على حوالي 1.2 مليون دونم من أراضي الفلسطينيين

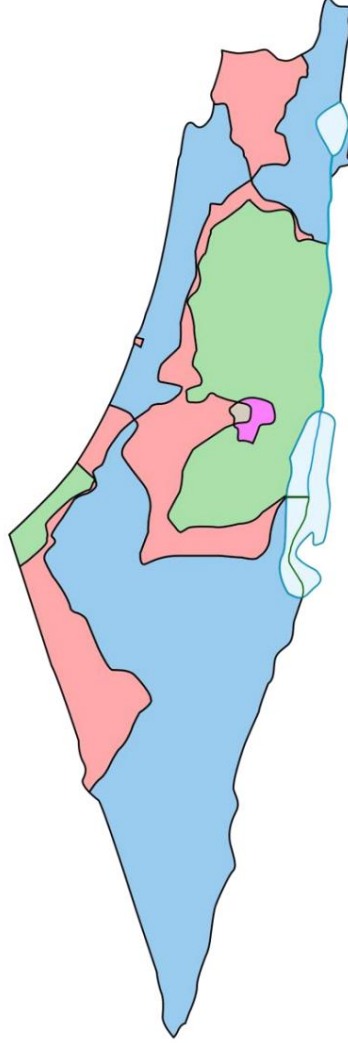
سكان. وكانت الممتلكات المصادرة، ولا تزال، تُستخدم لدعم تكاليف المستوطنين الذين يصلون إلى إسرائيل، والذين قامت الدولة عمومًا بتوطينهم. ويتم اتخاذ مثل هذه الإجراءات حصريًا لصالح المستوطنين اليهود من قبل الصندوق القومي اليهودي، وهو منظمة شبه حكومية تسيطر على 13% من الأراضي في إسرائيل.

#### البنك العربي

منحت اتفاقية الهدنة، الموقعة عام 1949 في نهاية الحرب العربية الإسرائيلية، للأردن السيطرة على الضفة الغربية (الشكل 1). كانت هذه هي منطقة فلسطين المتبقية بين الأردن وإسرائيل وكانت تحت السيطرة الأردنية في نهاية الحرب. أدت طموحات الأردن التوسعية إلى ضم الضفة الغربية في عام 1950 وعقدين من القمع من قبل القوات البريطانية والصهيونية وقيام دولة إسرائيل مؤخرًا على معظم أنحاء البلاد.

وقد خلفت فلسطين حركة وطنية فلسطينية ضعيفة في ذلك الوقت، لم تكن قادرة على مقاومة التحرك الأردني رغم بعض المعارضة الشعبية في ذلك الوقت. وأدى هذا الضم إلى مزيد من قمع الهوية الوطنية الفلسطينية وجهود التعبئة من أجلها. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الضم، أهملت السلطات الأردنية سكان الضفة الغربية مقارنة بسكان الضفة الشرقية (المنطقة التي تشكل الأردن اليوم)، مما أدى إلى تفاوتات اجتماعية واقتصادية كبيرة تُرجمت أيضًا إلى آثار صحية كبيرة.

وسيتم تفصيل ذلك في أقسام لاحقة.



الشكل 1: خريطة الانتداب البريطاني على فلسطين، توضح حدود خطة التقسيم التابعة للأمم المتحدة (الدولة اليهودية المخططة باللون الأزرق، Corpus separatum المكونة من القدس والأماكن المقدسة باللون الرمادي والأرجواني، والدولة العربية المخطط لها في الباقي). الضفة الغربية هي المنطقة الخضراء على اليمين؛ قطاع غزة هو المنطقة الخضراء على اليسار.

#### قطاع غزة

في أعقاب اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل عام 1949، أصبح قطاع غزة (منطقة فلسطين المتبقية بين مصر وإسرائيل) تحت الحكم المصري (الشكل 1). وعلى النقيض من الأردن، لم تقم مصر بضم قطاع غزة، وأصررت على وضعه كجزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية. وكما هو الحال في الضفة الغربية، كان هناك إهمال كبير لقطاع غزة من قبل السلطات المصرية. وقد تفاقم هذا الأمر بشكل خاص بسبب الخسارة المتزامنة للأراضي الزراعية لصالح إسرائيل، وإغلاق مينائها.

وتضاعف عدد سكان المنطقة الصغيرة ثلاث مرات من خلال تدفق اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، احتلت إسرائيل قطاع غزة بين أكتوبر 1956 ومارس 1957 في أعقاب العدوان الثلاثي (إسرائيل وفرنسا والمملكة المتحدة ضد مصر بعد تأميمها لقناة السويس التي كانت تحت السيطرة الأجنبية سابقاً).

#### لاجئون

وبحلول نهاية النكبة، أصبح 800 ألف فلسطيني منفيين قسراً لاجئين في المناطق المجاورة لدولة إسرائيل المنشأة حديثاً. لقد حرموا من الحق في ذلك

العودة إلى ديارهم بعد الحرب رغم قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي أكد حقهم في العودة. لجأوا إلى أماكن مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان، مع الأصدقاء أو الأقارب. وفي المباني الدينية والمدارس والمباني المهجورة، فضلاً عن مخيمات الخيام المؤقتة بالقرب من الحدود مع إسرائيل. ثم قامت الحكومات بعد ذلك بتأجير الأراضي لتوطين اللاجئين، حيث تم توفير الخيام في البداية من قبل المنظمات غير الحكومية تليها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). تأسست الأونروا في عام 1949 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وكلفت بخدمة اللاجئين الفلسطينيين. وفي عام 1950، مُنحت سلطة البناء وتقديم الخدمات في الأراضي المخصصة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وبحلول عام 1951، كانت الأونروا قد بدأت ببناء المزيد من الهياكل الدائمة مثل الأكواخ لتحل محل الخيام، وهو أمر بدأ العديد من اللاجئين بالفعل في القيام به بأنفسهم. تولت الأونروا هذه المسؤولية بالكامل بحلول عام 1955، وتم استبدال جميع الخيام تقريبًا بأكوخ خرسانية بحلول عام 1959. وتشمل الخدمات التي تم تكليف الأونروا بتوفيرها التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، والتي يتم توفيرها لجميع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين الذين يسعون للحصول على خدمات الأونروا.

وتشمل الخدمات الإضافية التي تستهدف الأشخاص الأكثر احتياجًا خدمات المستشفيات والمساعدات النقدية والغذائية. يتم تقديم هذه الخدمات بشكل رئيسي داخل وحول مخيمات اللاجئين المعترف بها ولكنها متاحة لجميع اللاجئين المسجلين وفقًا لمعايير الأونروا.

وأصبحت هذه المخيمات تُؤوي حوالي ثلث إجمالي عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا. إن إعادة إنشاء الروابط المجتمعية في المخيمات، والتي تمت إزالتها بشكل منهجي في السنوات التي سبقت إنشاء دولة إسرائيل، أتاحت التعبئة السياسية والتنظيم بين الفلسطينيين. وأدى ذلك إلى تطوير قيادة جديدة للحركة الوطنية الفلسطينية وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964. هناك العديد من العوامل الهيكلية والسياسية والاقتصادية الهامة التي تؤدي إلى مخاوف صحية كبيرة.

في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والتي سيتم تفصيلها في الأقسام اللاحقة.

## استعمار بقية فلسطين: - 1967 حتى الآن

(النكسة)

أدى الهجوم الإسرائيلي لتدمير القوات الجوية المصرية في 5 يونيو 1967 إلى بدء حرب الأيام الستة بين إسرائيل من ناحية ومصر وسوريا والأردن من ناحية أخرى. وعلى الرغم من ادعائه أنه هاجم دفاعًا عن النفس، إلا أن الوزير الإسرائيلي مردخاي بيتنوف اعترف بعد سنوات بالنوايا التوسعية وراء الهجوم: "تم اختراع هذه القصة بأكملها حول خطر الإبادة والمبالغة فيها لتبرير ضم الأراضي العربية الجديدة". في الواقع، بعد الحرب، سيطر إسرائيل على المناطق غير المستعمرة المتبقية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء.

في مصر ومرتفعات الجولان في سوريا. ستؤدي الحرب إلى تطهير عرقي لمئات الآلاف من الفلسطينيين (بعضهم لاجئون بالفعل) من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن وسوريا ومصر المجاورة، بالإضافة إلى حوالي 100 ألف سوري من مرتفعات الجولان. وتم إنشاء سبعة مخيمات أخرى للاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا.

تسببت النكسة أيضًا في إعادة تنظيم كبيرة للتحالفات السياسية الفلسطينية. قبل عام 1967، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تعتمد إلى حد كبير على رعاية الدول العربية، حتى أن منظمة التحرير الفلسطينية كان يُنظر إليها أحيانًا على أنها خاضعة لسيطرة جامعة الدول العربية.

وعلى الرغم من أن الفصائل السياسية الفلسطينية المستقلة كانت قد تأسست بالفعل، إلا أن الهزيمة المذهلة التي منيت بها الدول العربية في النكسة أدت إلى خيبة أمل كبيرة لدى الفلسطينيين.

مع الدول العربية التي تقود حركتها التحررية. وقد حفز هذا النمو المتزايد لحركة التحرير الفلسطينية، مع إنشاء ونمو العديد من الفصائل السياسية، والعسكرة الكبيرة، خاصة في مخيمات اللاجئين.

## الاحتلال العسكري

### بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة

أظهرت الفترة التي أعقبت حرب 1967 مباشرة بوضوح أن المؤسسة السياسية الإسرائيلية حملت تطورات القادة الصهاينة الأوائل لاستعمار فلسطين بأكملها وحتى خارجها. بدأ بناء المستوطنات اليهودية فقط في مرتفعات الجولان السورية في وقت مبكر من يوليو/تموز، 1967 وفي الضفة الغربية الفلسطينية في سبتمبر/أيلول، 1967 وفي شبه جزيرة سيناء المصرية في مايو/أيار، 1969 وكان بناء المستوطنات مدعوماً بالسياسة الإسرائيلية الرسمية بحلول سبتمبر/أيلول، 1967 وكان الأسلوب الشائع لدعم الدولة للمستوطنات، ولا يزال، هو مصادرة أراضي الفلسطينيين بحجة الأوامر العسكرية، ثم تحويلها لبناء المستوطنات.

وكما هو الحال مع المظاهر الأخرى للاستعمار، فإن أهداف بناء المستوطنات تتعلق بالسياسة والسيطرة على الموارد. ومن الناحية السياسية، استمر الفلسطينيون، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو في المنفى في البلدان المحيطة، في المطالبة المشروعة بالأرض التي تستعمرها إسرائيل. إن احتلال المناطق التي تضم أكبر عدد من السكان الفلسطينيين أعطى إسرائيل الهيمنة على تلك المناطق والقدرة على تعطيل التنظيم الفلسطيني. من الناحية المادية، تتم مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والمحميات الطبيعية وميادين الرماية والتقطيع

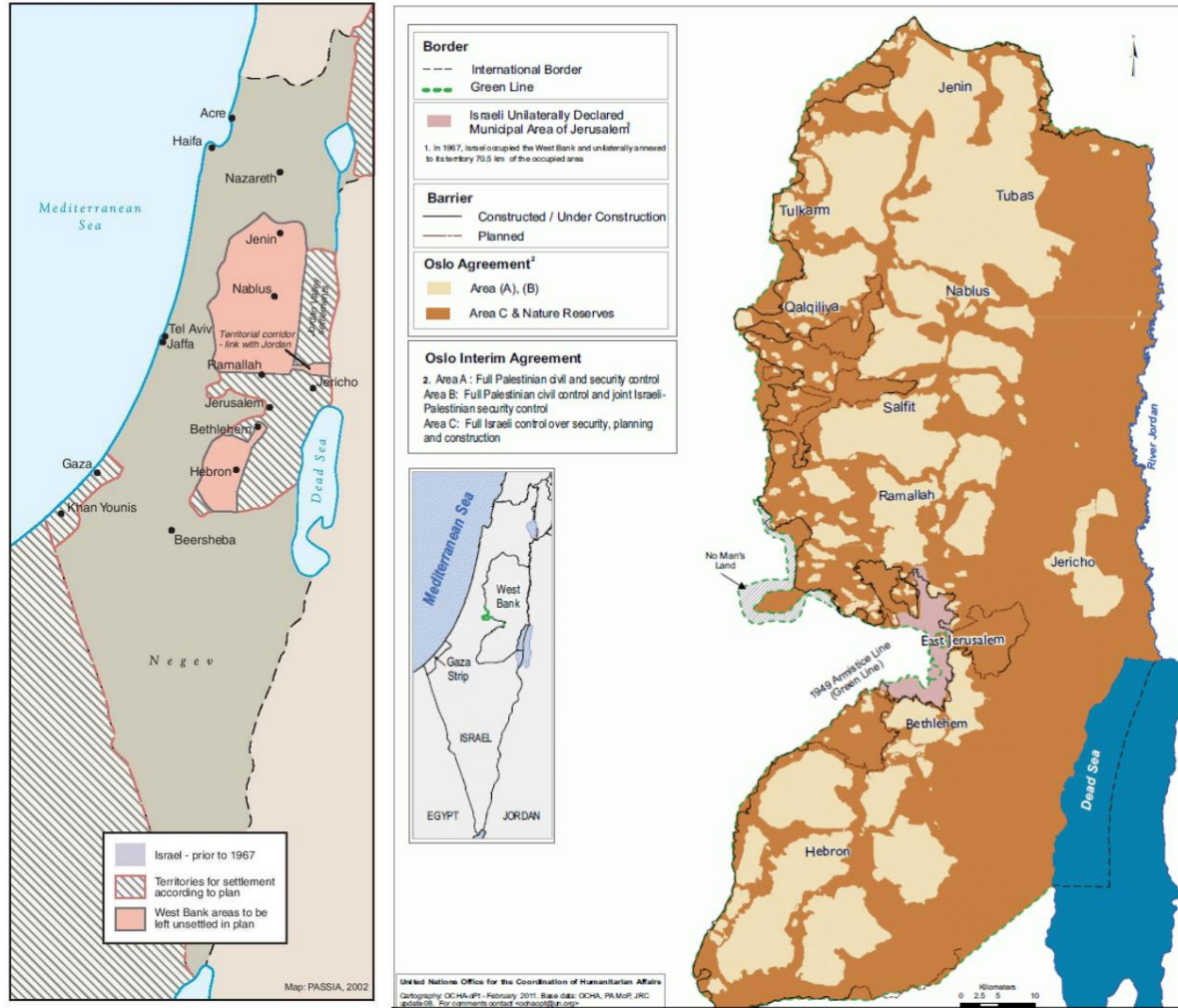
-التواصل بين المدن والقرى الفلسطينية. ومن الناحية القانونية، فإن القوانين العسكرية المطبقة على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (ولكن ليس على المستوطنين الإسرائيليين) تقيد بشدة التنظيم السياسي وحتى الاجتماعي والثقافي. ويتجلى ذلك في قمع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة وحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية (انظر أقسام الصحة وحقوق الإنسان ولجنة العمل الصحي). أما المجموعة الثانية من الأهداف فقد ركزت على السياسات التوسعية لاستغلال الأرض وموارد تلك الأرض. على سبيل المثال، يخضع الوصول إلى طبقة المياه الجوفية الرئيسية في الضفة الغربية لسيطرة إسرائيل الكاملة، وغالباً ما تستولي المستوطنات على الينابيع الطبيعية للترفيه. ومن ناحية أخرى، فإن الطلبات الفلسطينية لمشاريع المياه لتلبية الاحتياجات الأساسية غالباً ما تتأخر لسنوات أو يتم رفضها.

إن هذه السياسات مجتمعة ترسم صورة واضحة للسياسات التوسعية للنظام الاستعماري الاستيطاني.

من المهم أخذ هذه الأهداف التوسعية بعين الاعتبار في السياق التاريخي لسياسة الحكومة الإسرائيلية. وتم ضم القدس الشرقية بحكم الأمر الواقع إلى إسرائيل بعد 18 يوماً فقط من انتهاء حرب الأيام الستة، كما أيدت الحكومة الإسرائيلية "خطة ألون"، التي وضعها وزير العمل آنذاك، والتي تقترح ضم غالبية الضفة الغربية وقطاع غزة بأكمله إلى إسرائيل. وعلى الرغم من أنها اقترحت في الأصل إنشاء دولة درزية في مرتفعات الجولان، فقد تم ضم هذه المنطقة إلى إسرائيل في عام 1981 وكان من المقرر أن تتمتع الأجزاء التي يستمر فيها الوجود الفلسطيني بالحكم الذاتي ولكنها محاطة بالكامل بإسرائيل. تحمل الخريطة التي توضح المناطق التي يُقيد فيها الفلسطينيون اليوم تشابهاً مذهلاً مع خريطة خطة ألون منذ 54 عاماً (الشكل 2).

إن المنطقة الوحيدة التي احتلتها إسرائيل ثم انسحبت منها بعد ذلك هي شبه جزيرة سيناء، التي انسحبت منها في عام 1982. ولكن حتى ذلك الحين، كانت سيناء تخضع لشرط صارم من التجريد من السلاح. استغرق دخول القوات المصرية إلى المنطقة 30 عاماً، ولم يتم ذلك إلا بموجب اتفاق متبادل مع إسرائيل. رغم أن إسرائيل انسحبت أيضاً من قطاع غزة

وفي العام 2005، استمرت في ممارسة سيطرة كبيرة عليها، مما يرقى إلى مستوى الاحتلال العسكري المستمر، كما سيتم وصفه لاحقاً.



الشكل 2: على اليسار: خطة ألون لعام 1967 تم اقتراح "إعادة" المناطق الوردية إلى الأردن في الأصل. (PASSIA 2002)

على اليمين: خريطة الضفة الغربية اليوم - المناطق المضيئة هي المناطق (أ) و (ب) (إدارة ذاتية فلسطينية جزئية، موضحة أدناه) (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2011).

إن بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة هو أمر غير قانوني، وهو أمر معترف به من قبل كافة القوى الكبرى الهيئات ذات الصلة، وهذا بموجب القواعد التي تحظر نقل سكان المحتل إلى الأراضي المحتلة وينطبق على إنشاء أو توحيد أو توسيع المستوطنات، فضلاً عن مصادرة الأراضي للمستوطنات. ويحظر القانون الدولي أيضاً نقل السكان الأصليين داخل الأراضي المحتلة أو خارجها، وتنتهك إسرائيل ذلك من خلال عمليات الطرد القسري للفلسطينيين، في شكل نقل قسري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وحتى عمليات الترحيل.

#### قانون عسكري

وعلى غرار المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من عام 1948 إلى عام 1966، فإن أولئك الذين خضعوا للحكم الإسرائيلي بعد حرب عام 1967 خضعوا أيضاً للقانون العسكري الإسرائيلي. وشمل ذلك الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والسوريين في مرتفعات الجولان، والمصريين في شبه جزيرة سيناء. ويظل الفلسطينيون في الضفة الغربية خاضعين لهذا القانون حتى اليوم (كان مطبقاً في

قطاع غزة حتى عام 2005 ومرتفعات الجولان حتى ضمها عام 1981 وسيناء طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي لها). ولم يطبق القانون قط على الإسرائيليين اليهود الذين يعيشون في المستوطنات أو في الضفة الغربية أو في أي مكان آخر. ومن الناحية العملية، يعني هذا أن الجيش الإسرائيلي يمارس سيطرته على جميع جوانب حياة الفلسطينيين. وتسيطر مئات الحواجز العسكرية الإسرائيلية على حرية تنقل الفلسطينيين بين مدن وقرى الضفة الغربية. إن دخول البضائع والمنتجات إلى السوق الفلسطينية يقع تحت السلطة التقديرية الكاملة للسلطات العسكرية الإسرائيلية. وتسيطر إسرائيل حتى على سجل السكان، وهو المسؤول عن إصدار وثائق الهوية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لأكثر من 25 عامًا، كان رفع العلم الفلسطيني محظورًا، وكان من الممكن أن يؤدي بالفلسطيني إلى السجن. إن تطبيق الأحكام العرفية على الفلسطينيين فقط يعني أن المستوطن الإسرائيلي والفلسطيني، اللذين يعيشان بفارق دقائق قليلة، ويشتركان في التآمر في جريمة، سينتهي بهما الأمر في نظامين قضائيين مختلفين، والإسرائيلي اليهودي في محكمة مدنية والفلسطيني في محكمة عسكرية.

### مصادرة الأراضي

تُستخدم مصادرة الأراضي بشكل شائع في الاحتلال الإسرائيلي لخدمة أهداف متعددة. وهو مهم للسياسات التوسعية التي تهدف إسرائيل من خلالها إلى السيطرة على الأرض والموارد. كما أنها تستخدم لتفتيت السكان الفلسطينيين. تتم مصادرة الأراضي بموجب القانون العسكري، وغالبًا ما يُذكر سبب مصادرة الأراضي الفلسطينية العامة والخاصة على أنها لأغراض عسكرية. ومع ذلك، غالبًا ما يتم تحويل هذه الأراضي لاحقًا إلى مستوطنات. وكما ذكر أعلاه، فإن هذا ينتهك القانون الدولي.

وكثيراً ما تتم مصادرة الأراضي هذه مصحوبة بعنف عسكري إسرائيلي كبير. وكان هذا هو الحال في بيتا في الآونة الأخيرة، حيث تم الاستيلاء على الأراضي منها. في البداية من قبل المستوطنين المارقين ثم من قبل الجيش الإسرائيلي. وقد قتل الجيش الإسرائيلي بالرصاص 10 من السكان، بمن فيهم مهندس المياه في بيتا أثناء قيامه بإعادة الإمدادات إلى القرية المحاصرة، وأصاب 1000 آخرين. وواجهت أعمال عنف مماثلة احتجاجات شعبية حدثت في مناطق أخرى، مثل القدس وبلعين ونعلين والنبي صالح.

### البنية التحتية العامة

إن التفاوت في توفير البنية التحتية العامة صارخ بشكل خاص بسبب السيطرة الكاملة للسلطات الإسرائيلية على دخول المواد والموارد إلى المناطق الفلسطينية، بما في ذلك المناطق التي تم ضمها وقطاع غزة. وتكاد إسرائيل تسيطر على الوصول إلى المياه بشكل شبه كامل، مع توزيع غير عادل إلى حد كبير. يستهلك الإسرائيليون في المتوسط ما يقرب من أربعة أضعاف نصيب الفرد من المياه (300 لترًا للشخص الواحد يوميًا) مقارنة بالفلسطينيين (88 لترًا للفرد يوميًا). وبينما يحصل الإسرائيليون على المياه الجارية على مدار الساعة، يعتمد الفلسطينيون على خزانات المياه الخاصة على أسطح مبانيهم، والتي يتم ملؤها كل بضعة أيام عندما تجري المياه، على الرغم من النقص الحاد خاصة في الصيف وفي المنطقة (ج) (موضح أدناه).

يوجد نظام مماثل للكهرباء. وتقوم إسرائيل بتزويد الضفة الغربية بكامل احتياجاتها من الكهرباء تقريبًا، والتي تباع بأسعار مرتفعة لشركات التوزيع الفلسطينية، مع تهديدات متكررة بانقطاع التيار الكهربائي بسبب التأخير في السداد. وعلى الرغم من وجود محطة لتوليد الكهرباء في قطاع غزة، إلا أنها غير قادرة حاليًا على تلبية ثلث الطلب بسبب الحصار الإسرائيلي الذي يحد بشدة من إمدادات الوقود.

وفي الضفة الغربية، أنشأت إسرائيل، منذ تسعينيات القرن الماضي، شبكة كبيرة مما يسميه الجيش الإسرائيلي "الطرق المعقمة". هذه الطرق مخصصة لخدمة المستوطنات الإسرائيلية التي لا يستطيع فلسطينيو الضفة الغربية استخدامها. هناك العديد من الطرق الإضافية التي يتواجد فيها الفلسطينيون

ونادرا ما يمنحون تصاريح أمنية للاستخدام، على سبيل المثال إذا كانت الطرق هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى مكان إقامتهم أو عملهم.

وفي مجال الاتصالات، في حين طرحت الشركات الإسرائيلية خدمات الجيل الرابع في عام 2014، لم يُسمح باستخدام الجيل الثالث في الضفة الغربية إلا في عام 2018 ولا يزال الفلسطينيون في قطاع غزة يعتمدون على شبكات الجيل الثاني حتى اليوم.

## عنف المستوطنين

هناك أعمال عنف متكررة يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، بما في ذلك المضايقة والترهيب، وإلحاق الضرر بالملكات، والاعتداءات على الناس، بالإضافة إلى العنف المنهجي المفصل أعلاه. تتم المضايقات والترهيب من خلال التهديد بتخريب المتاجر والمنازل الفلسطينية، وضد الأطفال الذين يذهبون إلى المدارس والأشخاص الذين يقودون سياراتهم في أنحاء الضفة الغربية؛ ومن الإجراءات الشائعة التي يتخذها نشطاء التضامن الدولي مراقبة الأطفال أثناء سيرهم إلى المدرسة لحمايتهم من هجمات المستوطنين. تشمل الأضرار التي تلحق بالملكات إتلاف السيارات، وتلويث مصادر المياه، وإضرار النار في المنازل، وإتلاف الأشجار؛ ويقطع المستوطنون أو يحرقون آلاف أشجار الزيتون كل عام. وتشمل الهجمات على الأشخاص الرجم والضرب والدهس وإطلاق النار.

وعلى الرغم من أن هذه الأمور حظيت باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة، إلا أنها كانت جزءًا منها الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون منذ أن واجهوا الحركة الصهيونية. إن المشروع الاستيطاني عنيف بطبيعته تجاه الفلسطينيين، بما في ذلك عن طريق الحد من الوصول إلى الأراضي والموارد والتسبب في مصادرة كبيرة للأراضي العامة والخاصة من الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ معدل ملكية السلاح 6.7 سلاحًا لكل 100 شخص بين الإسرائيليين، حيث يعتبر المستوطنون في الضفة الغربية إحدى المجموعات "المدنية" المؤهلة للحصول على ترخيص سلاح، مما يعني أن معدل ملكية السلاح أعلى بكثير بينهم.

علاوة على ذلك، نادرًا ما يتم محاسبة المستوطنين على أعمال العنف هذه. 91% من التحقيقات المبنية على شكاوى الفلسطينيين بشأن عنف المستوطنين الإسرائيليين تُغلق دون تقديم لوائح اتهام. وبما أن هذه تجري في الضفة الغربية، فإن التحقيقات تقع تحت مسؤولية الجيش الإسرائيلي.

## قطاع غزة

### السكان

أحد الاعتبارات المهمة المتعلقة بقطاع غزة هو أن غالبية سكانه البالغ عددهم مليوني نسمة هم لاجئون مسجلون (1.3 مليون)، يعيش حوالي نصفهم في مخيمات اللاجئين. ويعيش كل هؤلاء الأشخاص في شريط صغير من الأرض تبلغ الكثافة السكانية فيه 5046 نسمة/كم<sup>2</sup>، وهو معدل لا تتجاوزه سوى خمس دول أو أقاليم على مستوى العالم. سكان قطاع غزة معزولون عن الموارد الطبيعية للمنطقة -الأرض من الشمال والشرق والجنوب (التي استعمرتها وأعلنتها إسرائيل في عام 1948) والتي لا تزال تحتلها إسرائيل (تعتبر فلسطين المحتلة جزءًا من الأراضي المحتلة). منذ الحصار، قُدر في عام 2010 أن غزة فقدت حوالي 30% من أراضيها الطبيعية.

## الانسحاب الإسرائيلي

من بين التصريحات المتكررة بين الصهاينة أن إسرائيل انسحبت من قطاع غزة في عام 2005، لكن حتى هذا لم يرضي الفلسطينيين. لقد قامت إسرائيل بالفعل بسحب قواتها المتمركزة في قطاع غزة وأفرغت المستوطنات الـ 21 التي بنتها في قطاع غزة من مستوطنينها البالغ عددهم 8000 مستوطن. وقد فعلت الحكومة الإسرائيلية ذلك، باعتراؤها، لضمان ذلك

حافظت على أغلبية ديموغرافية يهودية في كل منطقة من المناطق التي سيطرت عليها. النائب الإسرائيلي وقد أوضح رئيس الوزراء إيهود أولمرت ذلك حينذاك بما يلي:

"المزيد والمزيد من الفلسطينيين غير مهتمين بحل الدولتين عن طريق التفاوض، لأنهم يريدون تغيير جوهر الصراع من النموذج الجزائري إلى النموذج الجنوب أفريقي. من النضال ضد "الاحتلال" في لغتهم، إلى النضال من أجل صوت واحد لرجل واحد. وهذا بطبيعة الحال صراع أنظف بكثير، ونضال أكثر شعبية - وفي نهاية المطاف صراع أكثر قوة. بالنسبة لنا، سيعني ذلك نهاية الدولة اليهودية... معايير الحل الأحادي الجانب هي: تعظيم عدد اليهود؛ وتقليل عدد الفلسطينيين؛ عدم الانسحاب إلى حدود 1967 وعدم تقسيم القدس... قد نضطر إلى تبني الانفصال من جانب واحد".

وبعد الموافقة على الخطة، قال كبير مستشاري رئيس الوزراء الإسرائيلي:

"أهمية خطة فك الارتباط هي تجميد عملية السلام، وعندما تجمد هذه العملية فإنك تمنع قيام دولة فلسطينية، وتمنع الحديث عن اللاجئين والحدود والقدس.

ومن الناحية العملية، فإن هذه الحزمة برمتها التي تسمى الدولة الفلسطينية، بكل ما تنطوي عليه، قد تم حذفها إلى أجل غير مسمى من جدول أعمالنا.

هذه الخلفية توضح غياب حسن النية الذي يوصف به الانسحاب من قطاع غزة. إن الادعاء بأن الانسحاب الإسرائيلي كان خطوة إيجابية يتجاهل أيضاً حقيقة أن إسرائيل مستمرة، بموجب التعريف القانوني، في ممارسة الاحتلال العسكري لقطاع غزة، حيث واصلت ممارسة "السيطرة الفعلية" عليه. ويشمل ذلك السيطرة الكاملة على الحدود البرية، والمجال الجوي، والمياه الإقليمية، وسجل السكان، بالإضافة إلى المراقبة المكثفة والتوغلات العسكرية المتكررة، أحياناً لمجرد تجريف الأراضي الزراعية القريبة من حدود قطاع غزة. ويواصل قطاع غزة أيضاً استخدام العملة الإسرائيلية. وبالتالي، فإن تدفق البضائع والموارد الرئيسية من وإلى قطاع غزة يظل تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، ويعني فعلياً أن القطاع يظل تحت الاحتلال العسكري، حتى لو لم يكن هناك جنود متمركزين بشكل دائم داخل قطاع غزة.

#### الحصار على غزة

وقد مورست هذه السيطرة الفعلية حتى قبل بدء الحصار الخانق على قطاع غزة عام 2007 والذي فرض بحجة سيطرة حركة حماس على السلطة السياسية في قطاع غزة آنذاك. وقد وصف السياسيون الإسرائيليون الحصار بأنه "موعد مع اختصاصي تغذية. سوف يصبح الفلسطينيون أكثر نحافة، لكنهم لن يموتوا".

تنص البرقيات التي نشرتها ويكيليكس على أن "المسؤولين الإسرائيليين أكدوا في مناسبات متعددة أنهم يعتزمون إبقاء اقتصاد غزة على حافة الانهيار دون دفعه إلى الحافة". حتى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وصف الحصار بأنه "أزمة إنسانية متفاقمة" (بعد امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت)، والذي دعا إلى رفع الحصار. ويؤثر الحصار على الواردات والصادرات الغذائية ودخول الإمدادات الطبية ومواد البناء والملابس وغيرها من السلع الأساسية وغير الأساسية. فهو يمنع إمدادات كافية من الوقود، مما يتسبب في نقص حاد في الكهرباء لمدة 10 ساعات يومياً، ويمنع إصلاح محطات معالجة المياه، مما يجعل 97% من المياه في غزة غير صالحة للشرب.



## الاعتداءات المتكررة

بعد مرور 14 عامًا على فرض الحصار، أطلقت إسرائيل عدة عمليات واسعة النطاق الاعتداءات على هذا القطاع الصغير من الأرض. في 27 ديسمبر/كانون الأول، 2008، شنت إسرائيل هجومًا جويًا مدمرًا وغزوًا بريًا، قتلت فيه 1417 فلسطينيًا ودمرت البنية التحتية الحيوية بما في ذلك المرافق الطبية والمدارس والمباني الحكومية. ومن بين مبلغ الـ 4.5 مليار دولار الذي تم التعهد به لإعادة إعمار غزة بعد الهجوم، تم صرف أقل من ربع هذا المبلغ، واستمرت إسرائيل في منع دخول الإمدادات الحيوية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، 2012، شنت إسرائيل هجومًا جويًا آخر قتلت فيه 158 فلسطينيًا.

وفي يوليو/تموز، 2014، شنت إسرائيل هجومها الأعنف منذ الانتفاضة الثانية، وفي غضون 50 يومًا من الهجوم، الذي شمل مرة أخرى هجومًا جويًا وغزوًا بريًا، قُتل 2205 فلسطينيين، ودمرت البنية التحتية الحيوية مرة أخرى. وشملت الهجمات الإسرائيلية استهداف المدارس والملاجئ والصحفيين والمستشفيات والمنازل، واستخدام الدروع البشرية. وفي عامي 2018 و2019، أطلق الفلسطينيون في غزة سلسلة من الاحتجاجات أطلق عليها اسم "مسيرة العودة الكبرى"، مطالبين بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإنهاء الحصار على غزة. وقُتل 266 فلسطينيًا وأصيب عشرات الآلاف على يد الجنود الإسرائيليين في هذه الاحتجاجات غير المسلحة، بما في ذلك الطواقم الطبية. ووردت تقارير مؤكدة عن صدور تعليمات للجنود الإسرائيليين "بإطلاق النار بهدف التشويه"، مما أدى إلى فقدان 124 فلسطينيًا أطرافهم وإصابة آلاف آخرين بجروح غير حياتهم بسبب الرصاص الحي الذي أطلقه القناصة الإسرائيليون. ومؤخرًا، في مايو، 2021، أدت الهجمات الجوية الإسرائيلية على غزة إلى مقتل 256 فلسطينيًا. كما استهدفت مبنى يضم وسائل إعلام محلية ودولية، ومباني سكنية، والطريق الرئيسي المؤدي إلى مستشفى الشفاء، والمختبر الوحيد الذي لديه القدرة على اختبار فيروس كورونا، وعبادة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود.

## بيت المقدس

وبينما ظل الجزء الغربي من القدس تحت السيطرة الإسرائيلية منذ عام 1948، وقع الجزء الشرقي تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي بعد حرب عام 1967. أعلنت إسرائيل ضمها على الفور تقريبًا، في 28 يونيو/حزيران، 1967، بعد 18 يومًا فقط من انتهاء الحرب.

وعلى الرغم من الإدانة الدولية، واصلت إسرائيل هذه السياسة بينما واصلت التأكيد دوليًا على أن هذه الخطوة لا تشكل ضمًا. وقد سمح هذا الغموض لإسرائيل بالحفاظ على وضع الإقامة الدائمة لجميع الفلسطينيين المقيمين في القدس تقريبًا دون منحهم الجنسية. استخدمت إسرائيل هذا الوضع لترحيل آلاف الفلسطينيين من المدينة يهدوء على مر السنين، بناءً على سياسة إلغاء وضع الإقامة في القدس لأي شخص لا يثبت أن "مركز حياته" يقع في القدس. وتستخدم السلطات الإسرائيلية سياسة أحدث لإلغاء الإقامة بسبب "خرق الولاء".

ويتعرض الفلسطينيون الذين يحتفظون بإقامتهم في القدس للتمييز ويتم طردهم من المدينة عبر مجموعة متنوعة من الوسائل. يدفع الفلسطينيون معدلات ضرائب مرتفعة على ممتلكاتهم، في حين يُمنح المستوطنون اليهود إعفاءً لمدة 5 سنوات عند وصولهم إلى القدس وتخفيض الضرائب بعد ذلك، لتحفيزهم على الاستقرار في القدس. كما أن قوانين التخطيط الإسرائيلية تمييزية أيضًا، حيث تخصص 13% فقط من القدس الشرقية للبناء ولا توافق إلا على 7% من طلبات التخطيط الفلسطينية. ونتيجة لذلك، فإن ما يقدر بنحو 30-50% من المنازل الفلسطينية في القدس مبنية دون تصاريح. وتتواطأ المنظمات الاستيطانية مع البلدية ووزارة الداخلية الإسرائيلية على هدم العديد من المنازل، حيث يتم هدم مئات المنازل الفلسطينية في القدس كل عام، مما يتسبب في التهجير القسري لآلاف الفلسطينيين. بل إن هناك تمييزًا في الإصدار

أوامر الهدم بسبب الانتهاكات؛ 78.4% من الانتهاكات في القدس تحدث في

القدس الغربية ذات أغلبية يهودية، لكن 27% منها فقط تخضع لأوامر الهدم، مقارنة بـ 84% من الانتهاكات في القدس الشرقية.

ويواجه السكان الفلسطينيون في القدس أيضًا تهديد المنظمات الاستيطانية بالاستيلاء على منازلهم. وأحدث الحالات البارزة هي حي الشيخ جراح وبطن الهوى في سلوان بالقدس. ورفعت المنظمات الاستيطانية قضايا أمام المحاكم الإسرائيلية

والمطالبة بمنازل مئات الفلسطينيين. وتستند كلتا القضيتين إلى ادعاءات زائفة بملكية الأراضي، وقد استندت العديد من هذه القضايا تاريخياً إلى وثائق مزورة ومزورة. علاوة على ذلك، حصل العديد من سكان سلوان والشيخ جراح على المنازل التي يعيشون فيها اليوم بعد أن طردتهم الميليشيات الصهيونية قسراً من منازلهم في القدس الغربية، أي أنهم لاجئون حرموا من حق العودة إلى منازلهم.

ينبغي النظر إلى هذه المظاهرات المختلفة للترهيب وتراجع التنمية والطرد القسري ونقل السكان الفلسطينيين في القدس في سياق سياسة "الخطة الرئيسية للقدس" 2020 الإسرائيلية التي تهدف إلى الحفاظ على نسبة 70 إلى 30 من اليهود الإسرائيليين إلى فلسطينيون في مدينة القدس. إن هذه المخططات التوسعية وغيرها، فضلاً عن التمييز الواضح في السياسات وتطبيقها ضد الفلسطينيين، تظهر بوضوح نية إسرائيل لتهويد القدس وإخلاء سكانها الفلسطينيين منها والحفاظ على التفوق اليهودي في المدينة. وسيغطي قسم الصحة وحقوق الإنسان المحددات الأخرى للصحة والخدمات الصحية للفلسطينيين في القدس.

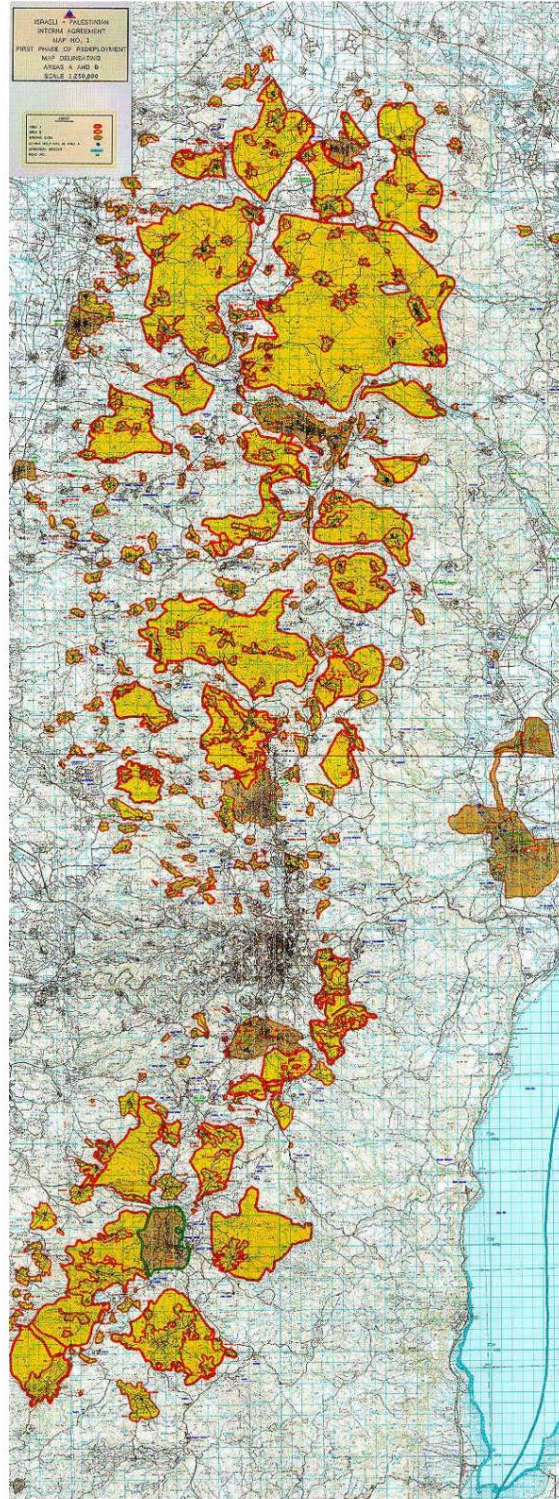
#### لاجئون

ورغم أن قرار الأمم المتحدة رقم 194 يوضح أن للاجئين الفلسطينيين الذين فروا من ديارهم في النكبة حق العودة إلى الديار التي طردوا منها، إلا أن هذا الحق لم يتحقق حتى يومنا هذا. يوجد حالياً 5.7 مليون مسجل لدى الأونروا، يعيش حوالي 1.5 مليون منهم في 58 مخيماً للاجئين في فلسطين (في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط)، والأردن، وسوريا، ولبنان.

معظم اللاجئين عديمي الجنسية ولا يحملون أي جنسية. وهذا يزيد من ضعفهم ويحرمهم من حقوقهم الأساسية. حتى وقت قريب، لم يكن يُسمح للاجئين الفلسطينيين في لبنان، سواء في المخيمات أم لا، بالمشاركة في بعض المهن، وغالباً ما يتم استخدامهم كبيادق سياسية في النظام البيئي السياسي اللبناني المعقد. إن الوضع في سوريا والأردن أفضل نسبياً، لكن الفلسطينيين ما زالوا محرومين من حقوقهم السياسية في كلا البلدين وحتى من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

#### اتفاقيات أوسلو

وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على اتفاقيات أوسلو في عامي 1993 و1991 (المعروفة رسمياً باسم "إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت"). وهي تحدد شروط الإدارة الذاتية الفلسطينية المحدودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس مؤقت، حتى التوقيع على اتفاق الوضع النهائي، الذي كان من المفترض أن يتم بحلول عام 1999 بعد "مفاوضات الوضع الدائم". وكان المقصود منها تغطية "القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك" - باختصار، جميع القضايا الرئيسية.



الشكل 3: خريطة الضفة الغربية كما قسمتها اتفاقيات أوسلو؛ المنطقة (أ) مظللة باللون الداكن، والمنطقة (ب) مظللة باللون الأصفر؛ المساحة المتبقية باللون الأبيض هي المنطقة C.

ورغم أن أنصار اتفاقيات أوسلو يواصلون الترويج لها كخطوة على طريق حل الدولتين، إلا أنهم لم يحققوا أي خطوات عملية نحو هذا الحل، ناهيك عن مساعدة الفلسطينيين على الاقتراب من التحرير. على الرغم من أن اتفاقيات أوسلو كان المقصود منها أن تؤدي إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية، إلا أن هذا كان محدودًا للغاية من الناحية العملية. نصت اتفاقيات أوسلو على أن تسيطر إسرائيل بشكل كامل على 74% من الضفة الغربية وقطاع غزة (المنطقة ج)، على أن يتم تخفيضها في نهاية المطاف إلى 60% (عملية).

أدى مستوى تم الوصول إليه على الإطلاق كان حوالي (70% وتضم المنطقة (ج) جميع المستوطنات الإسرائيلية، فضلاً عن جزء كبير من الأراضي المحيطة بالمدن والقرى الفلسطينية. وسوف تسيطر السلطة الفلسطينية المنشأة حديثاً على المدن الفلسطينية، التي تشكل 18% (المنطقة أ)، وتدير الشؤون المدنية فقط في نسبة 22% المتبقية (المنطقة ب)، والتي تحتوي على قرى فلسطينية.

تتكون المنطقتان (أ) و (ب) من 165 وحدة أرض غير متصلة، في حين أن المنطقة (ج) عبارة عن قطعة أرض واحدة متجاورة (الشكل 3). ولم توفد اتفاقيات أوسلو سياسات إسرائيل التوسعية. وفي عام 1993، فاق عدد الفلسطينيين عدد المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة (ج)؛ وبحلول عام 2013، فاق عدد المستوطنين الإسرائيليين عدد الفلسطينيين. وتواصل إسرائيل مصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وتقييد الحركة، وممارسة السيادة على الحدود والاقتصاد والأمن. خلال الانتفاضة الثانية، الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت عام 2000، أعادت إسرائيل احتلال جميع الأراضي التي انسحبت منها خلال التسعينيات.

كما ألحقت اتفاقيات أوسلو الضرر بالاقتصاد الفلسطيني. ويربط الاتفاق الاقتصادي الملحق باتفاقيات أوسلو، بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية، الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي. وذلك من خلال فرض الجمارك والقواعد المالية الإسرائيلية، بما في ذلك إجبار الاقتصاد الفلسطيني على استخدام العملة الإسرائيلية وضريبة القيمة المضافة التي تتبع الضريبة الإسرائيلية بشكل وثيق. تقوم السلطات الإسرائيلية أيضاً بجمع عائدات الضرائب من الفلسطينيين ومن ثم دفعها إلى السلطة الفلسطينية مقابل رسوم إدارية بنسبة 3% وكثيراً ما تحتجز إسرائيل عائدات الضرائب كوسيلة لممارسة الضغط السياسي. والمثال الأخير الذي يوضح أوجه القصور في اتفاقيات أوسلو هو التنسيق الأمني بين قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية المطلوبة بموجب الاتفاقية، وهذا يعني، في الواقع، أن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية تمنع مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتضع علامات على أهداف للقوات الإسرائيلية، وتقوم بإخلاء الشوارع عندما يخبرها نظراؤها الإسرائيليون أنهم يقومون بغارة في منطقة فلسطينية.

وهذا التحليل ليس بأثر رجعي فحسب؛ وقد أدان العديد من الشخصيات الفلسطينية اتفاقيات أوسلو، التي تم التفاوض عليها سراً، عند توقيعها. بعد شهر من توقيع اتفاقيات أوسلو في البيت الأبيض، وصفها إدوارد سعيد بأنها "أداة استسلام فلسطيني، فرساي فلسطيني" ونقل وجهة نظر إسرائيلية مشتركة مفادها أنها كانت "ثاني أكبر انتصار في تاريخ الصهيونية". وتوقع أن "تصبح منظمة التحرير الفلسطينية بالتالي الجهة المنفذة لإسرائيل، وهو احتمال غير سعيد بالنسبة لمعظم الفلسطينيين". علاوة على ذلك، كانت اتفاقيات أوسلو الأحدث في سلسلة من المحاولات التي بذلتها إسرائيل لفرض الإدارة الذاتية الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. منذ الأيام الأولى للاحتلال عام 1967، التقى القادة العسكريون الإسرائيليون مع النخبة الفلسطينية المحلية التي اعتقدوا أنها قد تكون قابلة للعمل كإداريين خاضعين لإسرائيل داخل المناطق الفلسطينية. وكانت المحاولة التالية في عام 1978، بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، عندما أنشأت إسرائيل "روابط القرى" في المناطق الريفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان من المتصور أن تكون هذه القيادة غير مسيسة للعمل مع السلطات الاستعمارية الإسرائيلية، بدلاً من تحديها. قاطع الفلسطينيون اتحادات القرى، وتخلت عنها إسرائيل بسبب فشلها في عام 1984.

إن إقامة حكم ذاتي محدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة يهدف بالأساس إلى إجهاد النضال الفلسطيني. كل المحاولات، بما في ذلك اتفاقيات أوسلو، كانت تهدف إلى تثبيت طبقة حاكمة فلسطينية كانت على استعداد للوجود فقط في إطار العلاقة مع إسرائيل والخضوع لها. وهذا يتطلب من هذه النخبة الحاكمة قبول الاستعمار الصهيوني كأمر واقع، وتقليص عملها إلى إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين، كما هو الحال في البنية التحتية والخدمات العامة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تفتيت النضال الفلسطيني. ال

وسوف يقتصر النضال في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الخدمات والظروف الاقتصادية، وسوف ينخرط المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل في النضال من أجل المساواة كمواطنين، وسيتم استبعاد اللاجئين والمغتربين من النضال برمته. وبهذه الطريقة، تتوقف القضية الفلسطينية عن كونها قضية شعب نصفه في المنفى، يناضل من أجل التحرر الوطني والعودة.

لقد تحققت أسوأ المخاوف بشأن عملية اتفاق أوسلو. لقد أصبحت السلطة الفلسطينية بالفعل "الجهة المنفذة لإسرائيل". وكثيراً ما يتم إعادة اعتقال الناشطين الفلسطينيين الذين تطلق إسرائيل سراحهم من قبل السلطة الفلسطينية أو العكس. وقد أنشأت السلطة الفلسطينية نظاماً استبدادياً قائماً على حزب واحد، وغالباً ما يحكمه مرسوم رئاسي، مع تأجيل الانتخابات أو إلغاؤها بشكل متكرر. ويتعرض المتظاهرون للقمع الوحشي، ويُسجن المنشقون أو يُغتالون، ويفتقر القضاء إلى الاستقلال. ولذلك تتم مقارنة السلطة الفلسطينية بقيادة البانتوستان في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أو دور "الكتاب الأصلي" في المستعمرات. فتح، الحزب الذي يسيطر على السلطة الفلسطينية، يهيمن أيضاً على منظمة التحرير الفلسطينية ويمنع تحولها إلى الديمقراطية، مما يزيد من قمع المعارضة المنظمة.

إن فشل اتفاقات أوسلو هو نتيجة لمضمونها وعملية المفاوضات. كانت منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً متحارباً صغيراً وضعيفاً نسبياً، وقد تم تهميشها بشكل متزايد، خاصة خلال الانتفاضة الأولى التي اكتسب فيها المنظمون الشعبيون نفوذاً. كما افتقرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الكفاءة الفنية اللازمة لإجراء المفاوضات، وانخرطت فيها دون تمثيل قانوني باللغة الإنجليزية، التي لم يتحدثها مفاوضوها. ولم يتمكن الباحثون من الكشف عن الأساليب الدقيقة التي سهل من خلالها الدبلوماسيون النرويجيون المفاوضات. ومع ذلك، يشير تحليل تلك الفترة إلى أن النرويج، كدولة صغيرة تسعى إلى زيادة نفوذها العالمي، تصرف من منطلق إسرائيل، وانحازت إلى خطوطها الحمراء بينما قللت من أهمية خطوط منظمة التحرير الفلسطينية، خوفاً من أن يؤدي أي شيء آخر إلى انسحاب إسرائيل من المفاوضات، التي سينهي دور النرويج.

وبالتالي فإن التسهيلات التي قدمتها النرويج أدت إلى تعزيز التفاوت في القوة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من معادلة ذلك التفاوت. أما منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت في حاجة ماسة إلى الأهمية، فقد امتثلت بهدوء.

## المقاومة الفلسطينية للاستعمار

وعلى الرغم من هذه المحاولات التي قامت بها السلطات الاستعمارية لقمع الهوية والوجود الفلسطيني، فقد مارس الفلسطينيون مراراً وتكراراً حقهم في مقاومة الاستعمار.

أوضحت الأقسام السابقة كيف قاوم الفلسطينيون الانتداب البريطاني وصعود الصهيونية، ونمو وعسكرة حركة التحرير الفلسطيني في مخيمات اللاجئين، خاصة في الستينيات. وأدت هذه الحركة إلى نمو وتأسيس العديد من الفصائل السياسية الفلسطينية وتطور ملحوظ في الفكر السياسي الفلسطيني. تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 لتمثل كافة أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء العالم. وكانت أهدافها وأهداف الفصائل الممثلة فيها هي تحرير فلسطين. وفي نهاية المطاف، تم الاعتراف بها عالمياً باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على الرغم من المحاولات الغربية والإسرائيلية لتقويضها وتشجيع القيادة الفلسطينية التي كانت أكثر استعداداً لقبول الصهيونية. وقد قامت بهذا الدور لسنوات، خاصة أن إسرائيل منعت جميع الأنشطة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك تأسيس الأحزاب السياسية وحتى عرض الرموز الوطنية مثل العلم الفلسطيني. ولذلك، كانت منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة نداء حاشد للفلسطينيين في أي مكان. ومع وجود قياداتها وفصائلها في المنفى بشكل رئيسي، اقتصرت عملياتها، بما في ذلك المقاومة المسلحة، بشكل أساسي على الاشتباكات عبر الحدود من البلدان

فلسطين المحتلة المجاورة. وعلى المستوى الدبلوماسي، كان الاعتراف بها كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني إنجازاً في حد ذاته

وهذا اعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إن اكتساب الاعتراف بكفاح مناهض للاستعمار وتشكيل تحالفات مع نضالات أخرى ودول ما بعد الاستعمار مكن من تحقيق انتصارات دبلوماسية عالمية، مثل اعتماد قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الذي أعلن أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية (تم إلغاء هذا القرار لاحقاً في عام 1991 بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 3379) وضغوط أمريكية وإدراج إسرائيل للإلغاء كشرط مسبق للدخول في مؤتمر مدريد للسلام).

لقد أدرك الفلسطينيون في الأراضي المحتلة أهمية تقويض الحكم الاستعماري، لكنهم لم يتمكنوا من شن مقاومة مسلحة خلال الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي. وفي السبعينيات والثمانينيات، أنشأوا شبكات تطوعية ولجاناً شعبية لتحدي الحكم الاستعماري. وقد عملت هذه بشكل عام على المستوى الشعبي، مستفيدة من قدراتها

القوة من التجذر في المجتمعات. قاموا بتنظيم أنظمة الدعم المحلية للمساعدة المتبادلة وحماية الضعفاء على مستوى الحي. وقاموا بتأسيس تعليم بديل في الأماكن المجتمعية، خاصة خلال الفترات الطويلة من إغلاق المدارس، مما أكد التاريخ والهوية الفلسطينية. وقد تم دعم هذه أيضاً من قبل منظمات أوسع تدافع عن الأهداف الاجتماعية، مثل تعزيز الحقوق والفرص المتساوية للنساء والأطفال والشباب. كما تم إنشاء منظمات خدمات ومناصرة للفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والسجناء والجرحى. ودعمت اللجان الزراعية المزارعين في حماية أراضيهم وتطويرها، في حين قامت لجان المقاومة بتنسيق الجهود لتعطيل الاقتصاد الإسرائيلي من خلال مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ودعم المنتجات المحلية بدلاً من ذلك. وعطلت آليات التنسيق الاقتصادي الإسرائيلي والجيش الإسرائيلي من خلال الإضرابات والاحتجاجات العامة. تم إنشاء لجان الصحة لأهداف صريحة تتمثل في تقويض خدمات السلطات الاستعمارية وتعزيز النظرة الشاملة للصحة (انظر قسم الصحة وحقوق الإنسان لمزيد من التفاصيل).

وبلغت أنشطة اللجان الشعبية وتأثيرها ذروتها في الانتفاضة الأولى التي بدأت عام 1987 رداً على قيام جنود إسرائيليين بقتل أربعة عمال فلسطينيين في غزة صدمتهم بسيارتهم. بالإضافة إلى التنظيم الشعبي، تميزت الانتفاضة الأولى بالاحتجاجات وحملة من العصيان المدني، مثل الإضرابات العامة واسعة النطاق. وكانت هذه أدوات قوية لتعطيل الاقتصاد الإسرائيلي وأدوات سلطته على الفلسطينيين، حيث كان من بينها مقاطعة الفلسطينيين لمنشآت الإدارة الإسرائيلية ورفضهم دفع الضرائب تحت شعار "لا ضرائب دون تمثيل". وفي عام 1988 استقال ضباط الشرطة وجباة الضرائب الفلسطينيين بشكل جماعي من مناصبهم.

وقاد وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت، إسحاق رابين، حملة قمع وحشية ضد الانتفاضة. قُتل أكثر من 1000 فلسطيني وجرح عشرات الآلاف، حيث استخدمت القوات الإسرائيلية الرصاص الحي والرصاص المغلف بالمطاط والغاز المسيل للدموع والضرب. وقد حرض رابين على سياسة "كسر العظام"، حيث أصدر القادة الإسرائيليون تعليماتهم للجنود بكسر عظام المتظاهرين الفلسطينيين كرادع. وتم ترحيل العديد من قادة الاحتجاج، في انتهاك لاتفاقيات جنيف. هدمت إسرائيل مئات المنازل، وفرضت حظر التجول على مدار الساعة، ونفذت اعتقالات جماعية، وقطعت المياه والكهرباء عن المناطق الفلسطينية بأكملها. حصل رابين لاحقاً على جائزة نوبل للسلام.



كما ذكرنا أعلاه، أدت اتفاقيات أوسلو إلى قمع كبير لحركة التحرير الفلسطينية. ومع ذلك، وبما أنه لم يتم إحراز أي تقدم ملموس بشأن حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني نتيجة لهذه الاتفاقيات، فإن الهدوء الذي جلبته لم يدم طويلاً. وفي عام 2000 اندلعت الانتفاضة الثانية، التي غذتها الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة وفشل عملية السلام في تحسين حياة الفلسطينيين. وكانت المقاومة المسلحة للاحتلال الإسرائيلي في الانتفاضة الثانية أكثر مقارنة بالانتفاضة الأولى، بالإضافة إلى الاحتجاجات. وفي أعقاب الانقسام الكبير الذي أحدثته السياسات الإسرائيلية وسياسات السلطة الفلسطينية، كانت المقاومة الشعبية أقل فعالية بكثير خلال الانتفاضة الثانية، مما أعطى أهمية أكبر للمقاومة المسلحة. إسرائيل تلحق مرة أخرى

العنف الشديد ضد الفلسطينيين، علاوة على العنف المنهجي للاحتلال. وقُتل أكثر من 3000 فلسطيني، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الجرحى. أعادت القوات الإسرائيلية اجتياح جميع البلدات الفلسطينية التي أخلتها في التسعينيات، وكثيراً ما فرضت حظر تجول صارم على مدار الساعة. كانت مدينة نابلس خاضعة لحظر التجول لأكثر من 100 يوم في صيف عام 2003، مع كسر حظر التجول لبضع ساعات فقط مرة واحدة كل عدة أيام. ودمرت الدبابات الإسرائيلية الغازية المتاجر والسيارات، بشكل عشوائي في كثير من الأحيان، وهدمت مئات المنازل الفلسطينية.

لقد أدى قمع القيادة الوطنية الفلسطينية للمقاومة الفلسطينية، والتواطؤ العالمي مع الإمبريالية والاستعمار، إلى إضعاف حركة التحرير الفلسطيني بشكل كبير. لفترة طويلة، كانت التعبئة الفلسطينية تعتمد بشكل مفرط على كسب التعاطف في الدوائر العالمية، التي يهيمن عليها الغرب، وبالتالي تبنت خطاباً يقلل من شأن مطلب النضال الفلسطيني الذي لا لبس فيه في السابق من أجل التحرر. وأدى ذلك إلى زيادة بروز الخطاب الفردي الليبرالي القائم على الحقوق، وإبعاد المطالب السياسية الجماعية. كما أدت الحاجة الملحوظة لجذب الجماهير الغربية إلى إصرار الفلسطينيين المستمر على اعتمادهم الوحيد على الاحتجاج السلمي، والتخلي عن حقهم في المقاومة المسلحة. وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك جيوب كبيرة من المقاومة السلمية ضد استيلاء الجيش الإسرائيلي والمستوطنين على الأراضي، كما هو الحال في قرى بلعين ونعلين والنبي صالح. وقد اجتذبت هذه المخيمات نشطاء التضامن الدولي، وكثيراً ما تم الإشادة بها لطبيعتها السلمية، على الرغم من تعرض العشرات من الفلسطينيين لإصابات خطيرة على أيدي الجيش الإسرائيلي، دون توفير الحماية أو المطالبة بها. وكان الاختراق الآخر هو دعوة المجتمع المدني الفلسطيني في عام 2005 إلى مقاطعة البضائع والخدمات الإسرائيلية، وسحب الاستثمارات من الشركات المستفيدة من القمع الإسرائيلي، وفرض عقوبات على مؤسسات الدولة الإسرائيلية. وقد لقي هذا صدق واسع النطاق وحظي باهتمام متزايد حيث أصبح من المعترف به بشكل متزايد أن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي قد طور نظام الفصل العنصري. وهذا يقود الناشطين والمعلقين إلى عقد أوجه تشابه مع حركة مقاطعة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

وهذا ما جعل عام 2021 مميراً، إذ شهد انقلاباً في خطاب ومعايير النقاش حول النضال الفلسطيني. بعد عقود من التخفيف من مطالب التحرير وتقرير المصير الفلسطيني، وزيادة الخطاب النيوليبرالي حتى داخل المجتمع الفلسطيني، كانت هناك عودة لخطاب التحرير. يعترف هذا الخطاب بالتاريخ المشترك للشعب الفلسطيني، الذي تعرض جميعاً للاستعمار الاستيطاني ثم انقسم إلى نضالات مختلفة ظاهرياً، ولكنها في الواقع مترابطة بعمق. وقد رافق ذلك اعتراف متجدد بالدور الذي لا غنى عنه للمقاومة في النضال الفلسطيني وترابط النضال الفلسطيني مع النضالات الأخرى ضد الاستعمار والإمبريالية. وعلى الصعيد العالمي، تم تنشيط التحالفات بين النضال الفلسطيني والنضالات الأخرى من أجل التحرير

و ضد الاستعمار والإمبريالية، كما هو الحال مع حركة تحرير السود، والنشطاء الكولومبيين المنتفضين ضد الحكم الاستبدادي والنزعة العسكرية، ونشطاء العدالة المناخية.



## الجدول الزمني للأحداث الرئيسية

1897	المؤتمر الصهيوني الأول، بازل - بداية الحركة الصهيونية السياسية التي أدت إلى إنشاء الدولة الصهيونية في فلسطين
1914 -	بداية الحرب العالمية الأولى، والتي هزم فيها البريطانيون الإمبراطورية العثمانية
وبدء حكمهم لفلسطين	"الانتداب البريطاني على فلسطين"
1915	الاتفاقيات الأنجلو-عربية، التي وعد فيها البريطانيون بالاستقلال العربي مقابل ثورة عربية ضد العثمانيين
1917:	إعلان بلفور، ووعد الحركة الصهيونية "بالإنشاء في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي"
1917	اتفاقية سايكس بيكو التي حددت سيطرة ونفوذ البريطانيين والفرنسيين على فلسطين والمناطق المحيطة بها
1919	المؤتمر العربي الفلسطيني الأول يؤكد الدعوة إلى الاستقلال العربي ورفض الصهيونية
1929	انتفاضة البراق، حيث قام العرب الفلسطينيون بأعمال شغب ضد الحكم البريطاني بسببهم
	دعم الحركة الصهيونية
1936	قيام الثورة الفلسطينية الكبرى للمطالبة بالاستقلال العربي وإنهاء الاحتلال
	الهجرة الصهيونية
1947	البريطانيون يعلنون خططهم لانسحاب من فلسطين وتسليمها
	الإدارة إلى الأمم المتحدة
1947	اعتماد قرار الأمم المتحدة رقم 181 الذي يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية.
1948	نكبة، "الكارثة"، التطهير العرقي الذي تعرض له 800 ألف فلسطيني على أيدي قوات الاحتلال.
	الميليشيات الصهيونية وقيام دولة إسرائيل
1948:	وضع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل تحت الأحكام العرفية، مما أدى إلى تجريدهم من ممتلكاتهم
1964	تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية
1967	النكسة، "النكسة"، التي أدت إلى احتلال ما تبقى من فلسطين، ومرتفعات الجولان السورية، وشبه جزيرة سيناء المصرية، وبدء الاستيطان في جميع هذه المناطق
1967	ضم القدس الشرقية
1975	اعتماد قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية
1981	ضم مرتفعات الجولان
1987:	اندلاع الانتفاضة الأولى
1993	التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإعلان السلطة الفلسطينية المسؤولة عن الإدارة الذاتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
2000:	اندلاع الانتفاضة الثانية
2005	الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة
2007	بداية الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة
2008	هجوم جوي وبرى كبير على غزة
2012	هجوم جوي كبير على غزة
2014	هجوم جوي وبرى كبير على غزة
2018	احتجاجات مسيرة العودة الكبرى في غزة
2021:	اندلاع انتفاضة الوحدة

## قرارات الأمم المتحدة الرئيسية

قرارات وكالة الأمم المتحدة	القرار	عام	الجمعية العامة للأمم المتحدة*
		181	1947التوصية بتقسيم فلسطين إلى دولة الدولة العربية الفلسطينية والدولة الفلسطينية اليهودية
الجمعية العامة للأمم المتحدة		194	1948التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم
مجلس الأمن الدولي*		242	1967الدعوة إلى الانسحاب الإسرائيلي إلى أراضي ما قبل عام 1967
الجمعية العامة للأمم المتحدة		2253	1967إعلان بطلان التغييرات التي أجرتها إسرائيل على وضع القدس
الجمعية العامة للأمم المتحدة		2546	- 1969 إدانة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة
الجمعية العامة للأمم المتحدة		2792	1971 يؤكد على حقوق اللاجئين الفلسطينيين غير القابلة للتصرف، ويدين الإجراءات الإسرائيلية ضدهم
مجلس الأمن الدولي		338	1973الدعوة إلى وقف إطلاق النار في حرب أكتوبر و مفاوضات من أجل "سلام دائم وعادل في المنطقة". الشرق الأوسط"
الجمعية العامة للأمم المتحدة		3236	1974الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الجهة الشرعية الوحيدة ممثل الشعب الفلسطيني و حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة
الجمعية العامة للأمم المتحدة		3246	1974التأكيد على شرعية المقاومة المسلحة للشعب المظلوم
الجمعية العامة للأمم المتحدة		33/71	1975إعلان الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية
الجمعية العامة للأمم المتحدة		3379	1978الدعوة إلى فرض حظر على الأسلحة ضد إسرائيل والتعبير عن القلق بشأن حيازة إسرائيل للأسلحة النووية
الجمعية العامة للأمم المتحدة			-33/183 1979 يطالب إسرائيل بإنهاء كل تعاونها معها الفصل العنصري في جنوب أفريقيا
			1980 يدين إسرائيل للقدس
			1981 يدين ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان
			1981 يدين إسرائيل إلى الانسحاب من لبنان

UNGA = الجمعية العامة للأمم المتحدة. UNSC = مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

هذا بالإضافة إلى عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، والتي أدانت العديد من الانتهاكات الإسرائيلية على مر السنين. وتشمل هذه وبناء المستوطنات، والاعتقالات والتفجيرات ضد أهداف فلسطينية وعربية في عدة دول، وإبعاد مئات الفلسطينيين بينهم شخصيات بارزة، وعدم امتثالها المتكرر للقرارات السابقة.

## الصحة وحقوق الإنسان

### العنف المنهجي

يوضح قسم الخلفية التاريخية في هذا التقرير النظام السياسي الذي يمارس العنف المنهجي للنظام الاستعماري الاستيطاني على الفلسطينيين. ويمتد هذا العنف حتماً إلى الصحة، سواء بالنظر إلى المحددات الاجتماعية للصحة أو السياسات التي تقوض وتهمل وحتى تهاجم الخدمات الصحية للفلسطينيين.

#### المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل

كما هو موضح في قسم "الخلفية التاريخية"، فإن العديد من القوانين التأسيسية لإسرائيل تميز ضد الفلسطينيين الذين تمكنوا من البقاء داخل حدود إسرائيل عام 1948 خلال النكبة. وتشمل هذه القوانين الأساسية التي تغطي المواطنة وملكية الأراضي، فضلاً عن فرض الأحكام العرفية بين عامي 1948 و6691 على الفلسطينيين في إسرائيل.

هناك العديد من القوانين الأخرى التي تحد من ممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. على سبيل المثال، يحظر القانون الأساسي للكنيست (1958) من خلال تعديل أُجري عام 1985 المرشحين الذين ينكرون شرعية الطبيعة اليهودية لدولة إسرائيل، وهو الموقف الذي من المرجح أن يتخذها المواطن الفلسطيني. ويمنح "قانون النكبة" (1102) الحكومة الإسرائيلية سلطة تقليص تمويل الدولة للمؤسسات التي تقوم بذلك.

إحياء ذكرى النكبة (أو "يوم استقلال إسرائيل") باعتباره يوم حداد. وتقيد هذه القوانين بشدة التمثيل السياسي وحرية التعبير للعديد من الفلسطينيين.

يحظر "قانون التخطيط والبناء الوطني" (القيود على المياه والكهرباء والهاتف) (1965) على شركات المرافق الوطنية تقديم الخدمات إلى المناطق التي لم تحصل على تراخيص بناء من قبل السلطات المحلية. إن سياسات إسرائيل الرامية إلى طرد الفلسطينيين من مناطق معينة، مثل النقب، تؤدي إلى ظهور قرى غير معترف بها لا تتمكن أبداً من الحصول على تصاريح أو اعتراف رسمي على الرغم من وجود العديد منها منذ ما قبل إنشاء إسرائيل، مما يعني أن العديد منها يفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والخدمات. كهرباء. "حظر لم شمل العائلات" (قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل) (أمر مؤقت) يحظر لم شمل العائلات المكونة من زوج/زوجة من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(الضفة الغربية وقطاع غزة) والزواج مواطن إسرائيلي، وهو وضع يكاد يكون حصرياً للفلسطينيين. ومن ثم، فإن القوانين الإسرائيلية تحد من قدرة الفلسطينيين على عيش حياة أسرية طبيعية.

وتُفرض أنماط مماثلة من التمييز في مجال التعليم. يتم تقديم المزايا التعليمية للجنود المسرحين من خلال تعديل مخصصات الجنود المسرحين لـ "قانون استيعاب الجنود المسرحين" (8002). تشمل هذه المزايا الرسوم الدراسية الكاملة للسنة الأولى من التعليم الأكاديمي، وسنة من التعليم الأكاديمي الإعدادي المجاني، و

فوائد السكن الطلابي، من بين فوائد أخرى، للجنود الذين يخدمون في "المناطق ذات الأولوية".

ويُعفى المواطنون العرب الفلسطينيون من الخدمة في الجيش، في حين أن التجنيد الإجباري إلزامي للمواطنين اليهود. يعاني التعليم في المناطق الفلسطينية من نقص الموارد، وخاصة في المناطق البدوية التي تفتقر تماماً إلى أي مدارس ثانوية. بشكل عام، يبلغ تمويل الدولة للطلاب اليهود حوالي ثلاثة أضعاف التمويل المقدم للطلاب الفلسطينيين، مما يؤدي إلى عدد أقل من المرافق، وأحجام فصول أكبر، وضعف البنية التحتية.

ويمتد الإهمال المتعمد إلى الخدمات الصحية. أفاد ثلث المرضى الفلسطينيين بعدم قدرتهم على شراء الأدوية. بالنسبة للمجتمعات الفلسطينية، يبلغ متوسط المسافة إلى المنشأة الصحية 22 كيلومتراً، مقارنة بـ 14 كيلومتراً للمجتمعات اليهودية. حتى

وعندما تكون المرافق الصحية متاحة، فإنها تواجه نقصاً كبيراً في الموظفين والمعدات. كل هذا يؤدي إلى نتائج صحية أسوأ بكثير بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مقارنة بالمواطنين اليهود. ويبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في إسرائيل، الذين يشكلون الغالبية العظمى من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، 7.5 لكل ألف ولادة، مقارنة بـ 2.7 بين اليهود. ويبلغ متوسط العمر المتوقع للمواطنين الفلسطينيين 79 عاماً، مقابل 82.7 عاماً للمواطنين اليهود. علاوة على ذلك، فإن الفجوة في النتائج الصحية آخذة في الاتساع.

#### الأراضي الفلسطينية المحتلة

إن القيود الصارمة التي يفرضها الاحتلال العسكري الإسرائيلي لها آثار واضحة على حياة الفلسطينيين. إن فقدان الأراضي والقيود المفروضة على حرية التنقل، فضلاً عن السياسات الاقتصادية الاستغلالية، تحد بشدة من التنمية الاقتصادية الفلسطينية. حوالي 15% من الفلسطينيين في الضفة الغربية و64% في قطاع غزة عاطلون عن العمل. 14% في الضفة الغربية و35% في قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر. كما أن ضعف البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك التوزيع غير العادل للمياه، وانقطاع التيار الكهربائي، وتجزئة الأراضي الفلسطينية إلى بانتوستانات سيئة الاتصال، يلحق خسائر اقتصادية فادحة بالفلسطينيين وله تداعيات على توفير الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والصحة والتعليم. علاوة على ذلك، لا تطبق إسرائيل أو تراقب الأنظمة البيئية بشكل صارم في مستوطنات الضفة الغربية، والتي يتدفق منها التلوث الصناعي والنفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي إلى المناطق الفلسطينية وتؤدي إلى أضرار صحية كبيرة. 97% من المياه في غزة غير صالحة للشرب، ويعيش ما يقرب من ربع سكان غزة في أسر غير متصلة بشبكة الصرف الصحي. إن التعدي المتزايد من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين على الأراضي الزراعية الفلسطينية، والسياسات الأخرى التي تؤدي إلى تراجع تنمية القطاع الزراعي يزيد من اعتماد الفلسطينيين على المنتجات الإسرائيلية ويهدد الأمن الغذائي للفلسطينيين. ويؤدي الحصار المفروض على غزة، المستمر منذ عام 2007 إلى تفاقم كل هذا العنف. وحذر تقرير للأمم المتحدة من أن غزة قد تصبح غير صالحة للعيش بحلول عام 2020 وأفاد المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية في عام 2018 أن "حالة عدم القدرة على العيش قد حلت علينا".

ومن الواضح أيضاً ملاحظة ضعف تطور القطاع الصحي، الذي أهملته إسرائيل وقللت من تطويره. يعاني النظام الصحي في السلطة الفلسطينية من نقص التجهيز لدرجة أن 56% من ميزانية وزارة الصحة بين عامي 2013 و2018 تم إنفاقها على الإحالات الخارجية إلى الأردن ومصر وإسرائيل. (18.6%) والقطاع الخاص الفلسطيني (37.4%) علاوة على ذلك، يرفض الجيش الإسرائيلي 40% من طلبات التصاريح الطبية من قطاع غزة و81% من الضفة الغربية. ويعتبر المرضى الذين يتقدمون للحصول على التصاريح معرضين للخطر بشكل خاص، حيث يموت أكثر من 10% منهم في غضون ستة أشهر من تقديم الطلب. أولئك الذين تم رفض تصاريحهم هم أكثر عرضة للوفاة بمقدار 1.5 مرة في السنوات التالية لرفض الطلب مقارنة بأولئك الذين لديهم طلبات تصاريح معتمدة. علاوة على ذلك، يتم رفض تصاريح المرافقة لواحد من كل 5 متقدمين، مما يعني أن المرضى (بما في ذلك الأطفال والمرضى الضعفاء الآخرين) غالباً ما يحصلون على العلاج بمفردهم. وتفرض إسرائيل أيضاً حواجز على الوصول داخل الضفة الغربية، وخاصة بالنسبة للفلسطينيين في المنطقة (ج). وكثيراً ما تُمنع المجتمعات الفلسطينية من الوصول إلى الخدمات الصحية، على سبيل المثال بسبب قيام الجيش الإسرائيلي بمنع دخول فرق العيادات الصحية المتنقلة من دخول المنطقة المستهدفة. وتمنع إسرائيل الأدوية والمعدات الطبية والوقود من دخول غزة، مما يؤدي إلى نفاد المخزون بشكل متكرر وانقطاع التيار الكهربائي.

ولسوء الحظ، وليس من المستغرب، أن تؤدي هذه السياسات إلى إلحاق خسائر فادحة بصحة الفلسطينيين. وفي المنطقة (ج)، يعاني 16% من الأطفال الفلسطينيين دون سن الخامسة من التقزم، وكذلك 23% من الأطفال في المناطق البدوية، و91% من الأطفال الذين واجهوا التهجير القسري. ويبلغ معدل التقزم لدى جميع الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة 10% ويعتبر التقزم علامة مهمة بشكل خاص لأنه يرتبط بالصحة البدنية مدى الحياة والأضرار المعرفية والاقتصادية. ويبلغ متوسط العمر المتوقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة 74 عامًا، مقارنة بـ 83 عامًا في بقية فلسطين المستعمرة، والفجوة آخذة في الاتساع. ويبلغ معدل وفيات الأمهات في الأرض الفلسطينية المحتلة 27 مقابل 3 في إسرائيل. يتم استنساخ أنماط مماثلة بغض النظر عن المؤشرات الصحية. يقدم التقرير الشامل الصادر عن منظمة العون الطبي للفلسطينيين، الرابط أدناه، بحثًا متعمقًا حول العديد من المحددات والنتائج الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

### القدس الشرقية

ويشرح قسم "الخلفية التاريخية" الأطر القانونية التي تمارس التمييز ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية. إن وضعهم كمقيمين دائمين في إسرائيل وليس مواطنين، والقوانين المرتبطة بهذا الوضع، يؤدي في كثير من الأحيان إلى الترحيل القسري.

وتؤدي قوانين التخطيط وتطبيقها غير العادل إلى هدم المنازل وغير ذلك من أشكال الطرد وانعدام الأمن السكني.

ويتعرض سكان القدس الفلسطينيون أيضًا للتمييز الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. وبما أنهم مقيمون دائمون، وليسوا مواطنين، فإن فلسطيني القدس ليس لديهم تمثيل سياسي في البرلمان الإسرائيلي. إن تراجع التنمية الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني في القدس أسوأ حتى من بقية الضفة الغربية، مما يؤدي إلى تفاوتات صارخة في المدينة؛ 77% من الأسر الفلسطينية في القدس تعيش تحت خط الفقر، مقابل 25% من الأسر اليهودية الإسرائيلية. وتتلقى الأسر الفلسطينية خدمات بلدية منخفضة بشكل غير متناسب، بما في ذلك البنية التحتية الرئيسية مثل التخلص من القمامة والمياه والكهرباء. وحتى المشهد الثقافي الفلسطيني يواجه حملة قمع كبيرة؛ ومؤخرًا، تم اعتقال رؤساء المراكز الثقافية الفلسطينية الثلاثة الأولى في القدس واقتيادهم للتحقيق، في حين تم نهب المراكز التي يديرونها ومصادرة وثائقها وأجهزتها. إن آثار الجدار الفاصل صارخة بشكل خاص بالنسبة للفلسطينيين في القدس؛ لقد أدى الجدار إلى عزل حوالي 90 ألف فلسطيني يعيشون حول القدس عن المدينة. ويشمل ذلك الفلسطينيون الذين يعيشون في مناطق كثيفة السكان مثل كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين، والتي لا توفر لها السلطة الفلسطينية أو إسرائيل البنية التحتية والخدمات الأساسية.

ويتكرر نمط التمييز والعنف المنهجي مرة أخرى في الخدمات الصحية، مع الإهمال الشديد لصحة الفلسطينيين. هناك 1.8 عيادة عامة للأُم والطفل لكل 100.000 نسمة في المناطق الفلسطينية في القدس، مقارنة بـ 4.4 لكل 100.000 في المناطق اليهودية في المدينة. كما شوهدت هجمات على الرعاية الصحية في القدس. وفي عام 2021 وحده، اقتحم الجنود الإسرائيليون مستشفى المقاصد، ومنعوا سيارات إسعاف الهلال الأحمر من الوصول إلى حرم المسجد الأقصى لعلاج المتظاهرين المصابين.

### لاجئون

ويبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا 5.7 مليون لاجئ من أصل 7.9 مليون لاجئ. يعيش حوالي 2.3 مليون لاجئ في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعرضهم لنفس العنف والتمييز المنهجي المفروض على الفلسطينيين الآخرين هناك. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أنه بعد مرور 74 عامًا على إنشاء مخيمات اللاجئين لأول مرة، لم يُمنح اللاجئين بعد حق العودة، يعني أن أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين يعيشون في أماكن غير آمنة.

البيئات التي لم يكن المقصود منها أو المتوقع أن تستمر هذه الفترة الطويلة. ولذلك فإن الكثافة السكانية في مخيمات اللاجئين مرتفعة للغاية والبنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي، غير كافية لأنها لم تكن مصممة لتدوم كل هذه المدة أو لتلبية احتياجات أكبر عدد ممكن من الناس كما هو الحال حاليًا.

ويواجه اللاجئون أيضًا التمييز القانوني أينما كانوا. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، يتمتع اللاجئون بحقوق سياسية أقل من تلك التي يتمتع بها الفلسطينيون غير اللاجئين. في لبنان، هناك قوانين تقيد العمل والتعليم الذي يمكن للفلسطينيين الالتحاق به. ولم يتم تخفيف هذه القيود إلا في عام 2021 للسماح للاجئين الفلسطينيين بالعمل في قطاعات مثل الصحة والهندسة، ولكن لا تزال هناك بعض القيود. لقد تأثر اللاجئون الفلسطينيون بشكل غير متناسب بالحرب في سوريا على مدى السنوات العشر الماضية، حيث نزح أكثر من 100,000 شخص إلى الخارج، معظمهم إلى الأردن أو لبنان، ونحو 280,000 نازح داخليًا. لقد أجبر التأثير غير المتناسب للحرب على اللاجئين 90% من اللاجئين في سوريا على العيش في فقر و4% على النزوح لفترات طويلة.

### تساعد أعمال العنف

علاوة على الأضرار اليومية التي يلحقها العنف المنهجي الذي يمارسه النظام الاستعماري الإسرائيلي، هناك أيضًا تصعيد حاد ومتكرر للعنف. تم توضيح التصعيدات الرئيسية في قسم "الخلفية التاريخية"؛ بالإضافة إلى الحروب الكبرى قبل عام 1980 كانت هذه هي الانتفاضة الأولى من عام 1987 والانتفاضة الثانية من عام 2000 واحتجاجات مسيرة العودة الكبرى في عام 2018 والهجمات على غزة في 2008/9 و2102، و4102، و1202. وقتلت إسرائيل ما لا يقل عن 4,300 فلسطيني في غزة خلال تصعيد العنف منذ عام 2008 وما لا يقل عن 4,000 فلسطيني خلال انتفاضة 1987 و2000. كما أن هناك تصعيدًا متكررًا للعنف في المناطق المحلية، وأبرز الأمثلة عليها القدس والنقب وبيتا ونعلين وبلعين والنيبي صالح. قتلت القوات الإسرائيلية بالرصاص ما لا يقل عن 10 فلسطينيين من بيتا منذ بدء الاحتجاجات هناك في مايو/أيار 2021 وأصابت القوات الإسرائيلية والمستوطنون ما لا يقل عن 1,500 شخص في القدس خلال الاحتجاجات في أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2021.

ومن خلال هذا العنف المكثف، بالإضافة إلى العنف المنهجي، ألحقت إسرائيل الضرر بمئات الآلاف من الفلسطينيين. في عام 2012 تشير التقديرات إلى أنه منذ عام 1967 تم سجن 40% من الفلسطينيين الذكور و2% من الإناث الفلسطينيين في وقت ما من قبل إسرائيل. إن الوفيات والإصابات والإعاقة الناجمة عن هذا العنف لا يمكن قياسها، لكن بعض المؤشرات توضح بعض آثارها. على الرغم من أن السكان من فئة الشباب بشكل عام، فإن 2.1% من السكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة يعانون من إعاقات، ونحو خمسهم من الأطفال. 32% من الأطفال ذوي الإعاقة أميون، ونصف الأطفال فقط ملتحقين بالتعليم. يعاني 54% من الأبناء الفلسطينيين و74% من الفتيات الفلسطينيات (12-6 سنة) من اضطرابات عاطفية و/أو سلوكية. يواجه أكثر من نصف أطفال غزة اضطراب ما بعد الصدمة، على الرغم من أن الباحثين والناشطين الفلسطينيين غالبًا ما يعترضون على هذا التقييم، معتبرين أن الصدمة مستمرة.

### الهجمات على الخدمات الصحية

وكثيراً ما تنتهك القوات الإسرائيلية الاتفاقيات والقوانين الدولية من خلال مهاجمة الخدمات الصحية والعاملين في فلسطين. وفي عام 2018 سجلت منظمة الصحة العالمية 369 هجمة صحية في قطاع غزة وحده، و36 هجمة صحية في الضفة الغربية. قتلت إسرائيل ثلاثة من العاملين في المجال الصحي وأصاب أكثر من 500 آخرين خلال احتجاجات مسيرة العودة الكبرى في غزة. وخلص تحقيق أجرته الأمم المتحدة إلى وجود أسباب معقولة للاشتباه في أن هذه الهجمات على العاملين في مجال الصحة كانت متعمدة. خلال كل غارة جوية على قطاع غزة، تم استهداف الخدمات الصحية. خلال العدوان الأخير، دمرت إسرائيل

الطريق المؤدي إلى المستشفى الرئيسي، وقتل اثنين من أبرز الأطباء في غزة، ودمر مختبر فحص كوفيد-91 الوحيد، وقصف عيادة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود. وعلى الرغم من أن إسرائيل تشكل انتهاكات صارخة للعديد من المعايير الأخلاقية والقانونية، إلا أنها لم تخضع للمساءلة عن أي من هذه الهجمات.

### الصحة كأداة للمقاومة

لقد تم استخدام الصحة كأداة للمقاومة لدعم المقاومة الوطنية التي قام بها الفلسطينيون على مر السنين. وكان هذا هو الحال بشكل خاص خلال ذروة الثورة الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات. لقد تقاسم الفلسطينيون فهمًا مفاده أن الأدوات والسلطات الاستعمارية، بما في ذلك الخدمات الصحية التي تقدمها إسرائيل، ستهمل في أحسن الأحوال صحة الفلسطينيين ورفاهتهم، أو في أسوأ الأحوال، ستعمل على ترسيخ استعباد الفلسطينيين. المقاومة الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات

ركزت على تقويض السلطات الاستعمارية وبناء جهاز حكم بديل. وتم تشكيل شبكة لا مركزية من الحركات الشعبية لمعالجة الجوانب المختلفة للقمع الإسرائيلي للفلسطينيين. بدأ ذلك بحركة تطوعية دعمت المهتمين والضعفاء والفقراء، مثل المساعدات الغذائية وإصلاح البنية التحتية المعطلة. تطور هذا إلى لجان أكثر احترافية. وأبرز الأمثلة على ذلك هي اللجان الزراعية والصحية.

تم إنشاء أربع لجان صحية بين عامي 1979 و1989. وكان هدفها معالجة الإهمال والعنف المنهجي للأنظمة الاستعمارية الإسرائيلية وتحدي النموذج التقليدي للخدمات الأبوية المفرطة في تقديم الخدمات الطبية والتي تتركز في المراكز الحضرية. لقد روجوا لرؤية شاملة للصحة تأخذ في الاعتبار السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرضى، وبالتالي ركزوا بشكل خاص على توفير خدمات الصحة العامة والرعاية الصحية الأولية للمجتمعات المهمشة. وقد شجعت جميع اللجان الصحية، باستثناء لجنة واحدة، العمل التطوعي باعتباره المصدر الرئيسي للموارد البشرية، وذلك بهدف تعبئة قاعدة المتطوعين سياسياً. وارتبطت هذه الحركة بصراعات مماثلة في أنحاء العالم. وقد تم تأسيس المجلس الدولي لصحة الشعوب، وهو إحدى المنظمات المؤسسة لـ PHM من قبل إحدى اللجان الصحية. شذى عودة، عضو المجلس التوجيهي العالمي لـ PHM المسجونة من قبل إسرائيل منذ يوليو 2021، هي مديرة إحدى اللجان الصحية الأخرى.

وتحركات إسرائيل نحو حظر مثل هذه الأشكال من النشاط. في عام 1988، حظرت إسرائيل جميع اللجان الشعبية بتهمة "تقويض جهاز الحكومة الإسرائيلية وإنشاء جهاز بديل مكانه"، وهو الهدف الواضح لمعظم النشاط المشاركين. وواجه المتطوعون والموظفون حملة قمع على أنشطتهم، مع اعتقالات متكررة وترحيل الموظفين، وشن هجمات على خدماتهم ومرافقهم. لقد حدثت مؤخراً زيادة في تجريم نشاط المجتمع المدني الفلسطيني، وهو ما سيتم مناقشته في القسم التالي الذي يغطي حملة القمع على لجنة العمل الصحي.

## لجنة العمل الصحي وشذى عودة

### لجنة العمل الصحي

تأسست لجنة العمل الصحي في عام 1985 في نفس الوقت تقريبًا الذي تم فيه إنشاء العديد من الجمعيات الشعبية الأخرى لمتخصصي الرعاية الصحية الفلسطينيين الذين سعوا إلى تأطير الصحة كأداة تحررية للشعب الفلسطيني. وكان الهدف التأسيسي لهذه المنظمات هو بناء نظام صحي فلسطيني مستقل كبديل للإهمال المزمن الذي تمارسه السلطات الاستعمارية الإسرائيلية وقلة الاستثمار في النظام الصحي للفلسطينيين. لقد وضعوا أنفسهم كجزء من استراتيجية تحرير وطنية أوسع.

رفض كل من السلطات الاستعمارية ومؤسسة الرعاية الصحية التقليدية، التي رأوا أنها تساهم في النموذج النيوليبرالي للرعاية الصحية. وقد ترجموا هذا الفهم إلى التركيز على إعطاء الأولوية للرعاية الأولية، والطب الوقائي، وخدمات تعزيز الصحة، والتي تم تطبيقها بشكل لا مركزي للوصول إلى المجتمعات الأكثر حرمانًا.

وكان هناك تركيز خاص على توسيع نطاق الخدمات لتشمل السكان المهمشين، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية، والنساء، والأطفال، مع إشراك أصحاب المصلحة في تخطيط هذه الخدمات.

إن الفهم الفكري والسياسي التأسيسي الذي أدى إلى إنشاء HWC لا يزال مهمًا لعملها اليوم. على سبيل المثال، تقدم مؤسسة لجان العمل الصحي الخدمات الطبية من خلال العيادات المتنقلة في المنطقة H2 في الخليل ومسافر يطا، وهما منطقتان مهمتان بشدة ومهمتان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وفي بيت ساحور، تم إنشاء نادي المسنين لتقديم الخدمات الطبية والاجتماعية بمشاركة مباشرة من المجتمع المحلي، مما عزز الشعور بالملكية لدى أولئك الذين يستخدمون الخدمة.

ترتكز خدمات الصحة الإنجابية على نهج قائم على الحقوق يضمن تمكين مستخدمي الخدمة من فهم السياق الاجتماعي والسياسي والقانوني حول الخدمات المقدمة.

وترتكز هذه الأنشطة على رؤية مؤسسة لجان العمل الصحي المتمثلة في "مجتمع فلسطيني حر يتمتع بحقوقه الصحية والتنمية على أساس الإنصاف والعدالة (العدالة الاجتماعية)". أنشطتها

تشمل توفير الخدمات الصحية الأساسية في المناطق المهملة، مثل عيادات الطب العام مع التركيز على برنامج مرض السكري، وبرنامج صحة المرأة، وبرنامج صحة الطفل، وخدمات المختبرات الطبية. كما أنها توفر خدمات اجتماعية أوسع لتلبية احتياجات المجتمعات التي تخدمها، بما في ذلك خدمات إعادة التأهيل، ومشاريع تنمية الشباب، والحضانة، ومركز مجتمعي. ولذلك، تضمن HWC أنها تلبى الاحتياجات الطبية العاجلة للمجتمعات المهمشة مع بناء حركة لتحسين صحة هذه المجتمعات ورفاهيتها بطريقة شاملة.

واجهت شركة HWC حملة قمع متصاعدة على أنشطتها خلال العامين الماضيين. إذا نظرنا إلى الماضي، يمكن اعتبار قمع أنشطة مؤسسة لجان العمل الصحي بمثابة بداية لحملة قمع أوسع ضد المجتمع المدني الفلسطيني.

### تسلسل زمني للانتهاكات ضد لجنة العمل الصحي

2019: قوات الاحتلال تعتدي وتعتقل المدير المالي والإداري وليد

حناشة - جنود الاحتلال حطموا باب منزله وخرّبوا منزله واعتدوا عليه واعتقلوه بتهم المشاركة في عمليات عسكرية وتمويل منظمة محظورة



2020، 2019 ومرتين في: 2021 اقتحم جنود إسرائيليون مقر مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، وقاموا بتخريب المكتب ومصادرة المواد والأقراص الصلبة والوثائق في كل من هذه المناسبات

يناير 2020: صنفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤسسة العمل الإنساني "منظمة غير قانونية"، دون نشر هذه المعلومات أو حتى مشاركتها مع المؤسسة.

مارس 2021: القبض على المحاسب في شركة HWC تيسير أبو شريك، بتهمة المشاركة في منظمة غير قانونية.

أبريل 2021: تم القبض على خوانا رويز سانثيز، منسقة مشروع HWC

يونيو 2021: أغلقت القوات الإسرائيلية مكاتب مؤسسة العمل الإنساني مع تعليق إشعار على الباب يعلن إغلاقها "لأسباب أمنية"

يوليو 2021: اعتقال شذى عودة، مدير عام مؤسسة العمل الصحي

أكتوبر 2021: تم حظر ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية أخرى. وتبين بعد ذلك أن هذا مرتبط بقمع HWC

فبراير 2022: تم إطلاق سراح خوانا رويز سانثيز

مايو 2022: حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية على شذى عودة بالسجن لمدة 16 شهراً، وغرامة قدرها 30,000 شيكل (حوالي 9,000 دولار أمريكي)، والحكم عليها بالسجن لمدة 5 سنوات مع وقف التنفيذ، بشرط عدم تقديم الخدمات الصحية.

## اعتقال شذى عودة

بتاريخ 7 يوليو 2021، اقتحم ما بين 15-20 جندياً إسرائيلياً منزل المديرية العامة لمؤسسة العمل الصحي شذى عودة في الساعة الثانية صباحاً. في البداية استجوبوا عائلتها حول مكان وجودها، زاعمين أنهم يريدون التحدث معها فيما يتعلق بحادث سيارة يتعلق بسيارة تابعة لشركة HWC. وبعد التعرف عليها، ادعى الجنود الإسرائيليون أنهم سيتصلون بأحد أفراد أسرتها لاصطحابها في صباح اليوم التالي، وتظاهروا بالتعاطف مع حقيقة أنها امرأة أكبر سناً وأنهم "سيعتنون بها". ولم يصدر أي أمر اعتقال ولم يتم استدعاؤها للاستجواب قبل أن تقتحم القوات الإسرائيلية منزلها. وخلال الأيام التسعة عشر الأولى من اعتقالها، احتُجزت دون تهمة. في 26 يوليو، تم توجيه خمس تهمة ضد شذى:

1. شغل منصب في منظمة غير قانونية.

2. التواجد في فعالية عامة غير قانونية بتاريخ 15/5/2019 (حفل تأبين عام للسياسي الفلسطيني ربحي مهنا، والذي حضره العديد من الشخصيات العامة الفلسطينية).

3. المسؤولية عن تحويل الأموال غير المشروعة إلى الضفة الغربية.

4. الحصول على الأموال بطرق احتيالية.

5. تزوير المستندات.

كما تم استخدام هذه الادعاءات في تقرير أعدته المخابرات الإسرائيلية لقمع عمل لجنة العمل الإنساني. وزعم التقرير أن عمل HWC يتمثل في تقديم الخدمات للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ومن أمثلة هذا العمل توفير التدريب والتعليم للنساء والشباب حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالصحة، بحجة أن بعض المستفيدين من هذه الخدمات كانوا أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. أدت مثل هذه الاتهامات إلى

تصنيف HWC كمنظمة غير قانونية في يناير 2020، على الرغم من أن هذا القرار ظل سرّيًا ولم يتم الكشف عنه إلا بالصدفة أثناء استجواب منسق مشروع HWC خوانا رويز سانشيز في ربيع 2021. تم إرسال التقرير الذي يوضح تفاصيل هذه الاتهامات إلى مسؤولي الاتحاد الأوروبي، مدعيًا أن التمويل من قبل تم توجيه حكومات الاتحاد الأوروبي إلى HWC إلى المنظمات الإرهابية مما أدى إلى سحب ووقف التمويل من العديد من الجهات المانحة. استند جزء كبير من هذا التقرير إلى شهادات واستجواب اثنين من المحاسبين السابقين في شركة HWC سعيد عبدات، وعمرو حمودة، اللذين فصلتهما شركة HWC للاشتباه في ارتكابهما مخالفات مالية. إن شهاداتهم غير مدعومة بأي دليل، وقد تم تحريرها بشكل انتقائي، ويشتهر في أنها تم الحصول عليها تحت الإكراه وربما التعذيب وسوء المعاملة. كما تم استقراء شهادات عبدات وحمودة أيضًا بناءً على مزاعم "المعرفة المشتركة" لتصنيف ست منظمات غير حكومية فلسطينية أخرى كمنظمات إرهابية في أكتوبر 2021.

حكمت محكمة عوفر العسكرية على شذى في 12 مايو/أيار 2022 بالسجن لمدة 16 شهرًا، وغرامة قدرها 30,000 شيكل (حوالي 9,000 دولار أمريكي)، والحكم مع وقف التنفيذ لمدة 5 سنوات، بشرط عدم تقديم أي خدمات صحية بعد رحيلها. اطلق سراحه. ويشير هذا بوضوح إلى محاولات إسرائيل تجريم توفير الخدمات الصحية العادلة التي تشتد الحاجة إليها والتي تركز على الإيمان بالعدالة والتركيز على المجتمعات. وصدر الحكم بعد أن أمضت شذى 10 أشهر في سجن الدامون، وخضعت خلالها لعدة جلسات أمام المحكمة العسكرية. تم تأجيل الجلسات السبع الأولى لأسباب مختلفة كان من الممكن تجنبها، مثل عدم تسليم النيابة ملفات التحقيق إلى فريق الدفاع (بعد 4 أشهر على الأقل من أمرها بذلك)، والتأخير الأولي في توجيه الاتهامات. تجري إجراءات المحكمة باللغة العبرية، دون وجود ترجمة مناسبة لشذى إلى اللغة العربية، رغم أن اللغة العربية لها "مكانة خاصة في الدولة". وحتى التهم لم تتم ترجمتها بالشكل المناسب عندما قدمت لها في البداية. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام جائحة كوفيد-19 لتبرير سوء المعاملة، مثل حظر الزيارات العائلية للسجناء الفلسطينيين وعقد جلسات المحكمة مع السماح للمعتقل بالانضمام فقط عبر مؤتمر الفيديو.

إحدى السبل الرئيسية للمناصرة مؤخرًا ضمن دائرة مواضيع الحرب والصراع في حركة PHM كانت قضية شذى عودة. إن تورط حركة PHM في قضية شذى سمح لها بأن يتردد صداها خارج الشبكات المعتادة لمنظمي المجتمع المدني الفلسطيني. قامت حركة PHM وشبكتها بتوسيع نطاق حملة تحرير شذى لتشمل النقابات الصحية، ومنظمات المناصرة، ومجموعات الناشطين، والمنظمات الدولية. كان للعريضة مدى واسع النطاق مع الموقعين التنظيميين والأفراد من جميع أنحاء العالم بينما سهّل التعامل مع Viva Salud تقديم إحاطة لمسؤولي الاتحاد الأوروبي ونقابات العمال البلجيكية. وقد كان لهذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى إضعاف شبكات المجتمع المدني الفلسطيني المحلية - فقد كان مركز العمل الإنساني مغلقًا بالفعل عندما كانت شذى

3 تقرير شامل بواسطة مجلة 972+ تفاصيل المشاكل المتعلقة بهذه الشهادات.

4 وفي أكتوبر/تشرين الأول 2021، صنفت وزارة الدفاع الإسرائيلية ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية رائدة على أنها "منظمات إرهابية". مثل هذا التصنيف يعرض للخطر الأموال والمرافق والخدمات وأي شخص يتعامل مع منظمة معينة أو تعامل معها. وهذا يشمل الموظفين والمقاولين الحاليين والسابقين. والمنظمات الست التي شملها قرار أكتوبر 2021 هي: الضمير (منظمة دعم الأسرى وحقوق الإنسان)، الحق (منظمة حقوق الإنسان)، الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال (منظمة حقوقية تركز على الأطفال)، مركز بيسان للبحوث والتنمية (منظمة بحث ومناصرة)، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية (منظمة نسوية مكرسة لدعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة)، واتحاد لجان العمل الزراعي (يدعم المزارعين وخاصة في المناطق الأكثر تهميشًا وتعرضًا للخطر).

وتم اعتقال شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (التي ترأسها شذى) فوق طاقتها، ويواجه العديد من المنظمات الأعضاء فيها قمعًا منتظمًا من قبل كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

استجابت PHM من خلال تخصيص الموارد البشرية، ووقت الحدث، والمساحة الرقمية لرفع الصوت الفلسطيني في هذه الحالة. ويشمل ذلك فريق عمل قام بتخطيط وتنفيذ استراتيجية مناصرة مركزية، مدعومة بتقييم منتظم لكل من الأحداث المحددة المحيطة بالقضية والسياق السياسي الشامل. كما قامت PHM وفريق العمل بدعم عائلة شذى وآخرين يعملون في قضيتها من خلال التخطيط لمختلف المشاركات وتقديم المشورة بشأن الحوار ونقاط الحديث.

وعلى الرغم من التواصل مع منظمات أكبر ذات صلة بالصحة، إلا أنها أعربت على الأكثر عن أنها تراقب وضع شذى دون الاعتراف بالطبيعة السياسية لاعتقالها وإغلاق مركز الرعاية الصحية الأولية. على سبيل المثال، صرح مسؤولو منظمة الصحة العالمية سرًا أنهم يراقبون الوضع لكنهم لم يتخذوا أي خطوات فعالة، والتي يمكن أن تشمل دعوة إسرائيل إلى إطلاق سراح شذى أو الكف عن إغلاق مركز العمل الإنساني. ولم تطالب اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلا بتحسين ظروف اعتقال شذى، ولم تصدر منظمة أطباء بلا حدود في فلسطين والمقر الرئيسي لإسبانيا أي تصريحات علنية حول القضية بعد الاتصال بها.

وتتمثل الخطة في مواصلة الحملات الحالية، خاصة في محاولة الوصول إلى جمهور واسع في جميع أنحاء العالم. حتى الآن، شملت التكتيكات ندوات عبر الإنترنت تستهدف جماهير مختلفة وعواصف على وسائل التواصل الاجتماعي مثل تلك التي جرت في 10 ديسمبر/كانون الأول، يوم حقوق الإنسان، والتي أرسل فيها مئات النشطاء صورًا تضامنيًا مع شذى عودة.

## دور PHM

وتعترف حركة صحة الشعب، من خلال وثيقتها التأسيسية، ميثاق صحة الشعب، بأن "عدم المساواة والفقر والاستغلال والعنف والظلم هي الأسباب الجذرية لاعتلال الصحة ووفيات الفقراء والمهمشين". كما أنها "تطالب بإنهاء الاحتلال باعتباره إحدى أكثر الأدوات تدميراً للكرامة الإنسانية". فالاستعمار، كما هو الحال في فلسطين، هو عملية عنيفة واستغلالية بطبيعتها تؤدي إلى عدم المساواة والفقر والظلم، ويعتبر الاحتلال العسكري أحد مظاهرها. وبالتالي فإن التحالف مع النضال الفلسطيني ضد الاستعمار يتماشى مع القيم الأساسية لحركة PHM.

ولهذا التحالف جذور تاريخية وعملية عميقة. إن ميثاق صحة الشعب وعمل PHM بشكل عام، هو سياسي بعمق. يركز التعليم الذي تقدمه الجامعة الدولية لصحة الشعوب على دور الناشطين في تنظيم الموارد وتخطيطها وتقاسمها، مع الاعتراف بأن الصحة هي نتاج الأنظمة السياسية، وبالتالي فإن تحسين الصحة يتطلب العمل على هذه الأنظمة السياسية. نشطت اثنتان من المنظمات الأعضاء المؤسسين لـ PHM (مجلس صحة الشعوب الدولي وشبكة العمل الصحي للمجتمع الآسيوي) في دعم النضال من أجل التحرير الوطني، بما في ذلك في فلسطين. إحدى المنظمات المشاركة في تأسيس مجلس صحة الشعوب الدولي (IPHC) كانت إحدى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وهي اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، والتي تم تأسيسها بأهداف مماثلة لمجلس صحة الشعوب. انعقد اجتماع دولي رئيسي للـ IPHC في فلسطين في أوائل التسعينيات، والذي تضمن زيارات إلى المراكز الصحية التي تديرها منظمات المجتمع المدني للمجتمعات المهمشة والنائية التي أهملتها المؤسسة العسكرية والطبية الإسرائيلية.

إن الرابط الأوسع بين فلسطين والحركات العالمية من أجل الصحة هو قبضة الإمبريالية على شعوب الجنوب العالمي. تشمل سمات وتأثيرات الإمبريالية العسكرية، والاستخراج، وقمع الحقوق الاقتصادية والسياسية للناس، وكل ذلك لخدمة المصالح الرأسمالية الشمالية العالمية. يعد دعم الشمال العالمي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني أحد تمثيلات الإمبريالية في الشرق الأوسط، والتي تتحالف بطبيعة الحال مع المصالح الإمبريالية في بقية دول الجنوب العالمي. ولهذه التحالفات والأنظمة تأثيرات مادية على حياة الناس في جميع أنحاء العالم؛ وتعد إسرائيل سادس أكبر مصدر للأسلحة على مستوى العالم، وتدعم الصناعات الاستخراجية في أفريقيا.

يتيح لنا البقاء راسخين في النضالات المحلية أن نفهم ونظّل واعين بالتأثير المادي على المجتمعات التي تواجه العنف الإمبريالي بشكل مباشر. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الحركة العالمية الحقيقية ضرورية لمعالجة الامتداد العالمي للإمبريالية وآثارها، فإن القوة السياسية لمثل هذه الحركة لا يمكن أن تستمد إلا من المجتمعات القادمة.

معًا، لتنظيم وتوضيح المطالب، ثم بناء تحالفات محلية وعالمية. هناك أيضًا سياقات مختلفة، وتاريخ مختلف، وآليات مختلفة في كل من المظاهر المحلية، مما يؤدي إلى تأثيرات مختلفة، ويتطلب استجابات مختلفة. ويتراوح ذلك من الحفاظ على الوجود والثقافة إلى استعادة النباتات ذات الخصائص الصحية إلى ممارسة المقاومة لصد العنف الاستعماري والإمبريالي.

تعتمد الطريقة الفريدة التي تعمل بها PHM على فهم PHM لهذا التفاعل بين بناء الحركة المحلية والعالمية والتضامن. ترتبط PHM معًا بعمق

العمل المجتمعي المتجذر مع التمثيل العالمي. يعتبر العمل المجتمعي محورياً للتغيير السياسي الضروري لتحسين حياة الناس، مما يعكس الاعتقاد بأن الحركات المحلية هي التي يمكنها في نهاية المطاف تغيير ميزان القوى لتغيير الخطاب والسياسة.

وهذا ينطبق على فلسطين، وكذلك على حركات العدالة الاجتماعية الأخرى في جميع أنحاء العالم، حيث ينبغي للمقاومة المحلية للإمبريالية أن تدفع التضامن الدولي، وليس العكس. بالنسبة لحركة PHM، تمتد هذه الحركات الشعبية إلى بلدان ومناطق وقارات مختلفة، وتأتي من المجتمعات المتأثرة بالقضايا التي تركز عليها حملات PHM أو تكون مدمجة فيها. إن ترسيخ نشاط حركة PHM يسهل التمكين الحقيقي لهذه المجتمعات، خاصة عندما يقترن ببناء القدرات وتنظيم الحملات على المستوى الشعبي. ويمكن للحركات المختلفة أن تتعلم من بعضها البعض وأن تتضامن مع بعضها البعض على المستوى الإقليمي أو العالمي. ويحدث هذا من خلال شراكات مباشرة بين مختلف المكونات والشركات التابعة لحركة PHM، ومن خلال التمثيل في أروقة السلطة العالمية. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الشراكات بين الحركات الاجتماعية في الجنوب العالمي، كما هو الحال بين الناشطين في فلسطين والفلبين، حيث يسافر النشطاء الفلسطينيون إلى الفلبين للناشطين من كلا البلدين لتبادل الخبرات والتعلم منهم وإلهام كل منهم. آخر. تسمح ممارسة التضامن هذه للحركات بتحفيز بعضها البعض وتشجيع التنمية المتبادلة لحركاتها.

هناك طريقة أخرى للتعبير عن هذا التضامن وهي من خلال حضور العاملين في مجال الرعاية الصحية من جميع أنحاء العالم لتقديم الشهادات. في فلسطين، سافر العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك نشطاء حركة PHM، إلى مستشفى الشفاء والمستشفيات الأخرى في قطاع غزة، خاصة أثناء تصاعد أعمال العنف. وقد سمح لهم ذلك بتقديم الشهادات، مما ضمن أن تجارب العاملين في مجال الرعاية الصحية الفلسطينيين مسموعة في جميع أنحاء العالم. وأخيراً، يشارك نشطاء حركة PHM أيضاً في أنشطة التضامن التي تقوم بها شبكاتهم المحلية، مثل الاحتجاجات العالمية

والمقاطعة. ومن المهم أن يتم الدخول في مثل هذه الشراكات كشركاء متساوين وأن يظل التضامن مركزاً على أولئك الذين يهدف التضامن إليهم. في PHM، يتم الحفاظ على ذلك من خلال الإيمان المتبادل بالمبادئ الأساسية لـ PHM والفهم المشترك لأطرها لتحليل ديناميكيات السلطة وتأثيرها على الصحة. على المستوى العالمي، فإن الحضور وممارسة الضغط في أروقة السلطة، مثل جمعيات الصحة العالمية ومؤتمرات الأطراف، يلفت الانتباه إلى عمل PHM ويرفع مستوى القاعدة الشعبية.

## الحركات.

إن الضعف غير المفاجئ في التضامن العالمي، وخاصة مع فلسطين، هو أن التعبير عن التضامن يبلغ ذروته حول بؤر التوتر العنيفة بشكل خاص، على سبيل المثال الاعتداءات الأخيرة على قطاع غزة في 2008/9 و 2012، والتي تم توثيقها بشكل أفضل من تصعيد العنف السابق. والعنف المنهجي الذي تمارسه إسرائيل. هناك أسباب كثيرة لهذا النمط. أحد الأسباب التي يمكن تجنبها هو التعامل مع فلسطين باعتبارها حالة استثنائية يجب معالجتها بشكل منفصل عن المظاهر الأخرى لديناميكيات القوة المعاصرة. وفي حين أنه من المهم الاعتراف بأن هناك بعض الظروف والسمات الاستثنائية لكل صراع، بما في ذلك النضال الفلسطيني، إلا أن الناشطين يسلطون الضوء على أهمية تأطير النضال الفلسطيني كمثال على المظاهر المعاصرة للإمبريالية والاستعمار، وإن كانت حادة بشكل خاص. مثل هذا الفهم للصراع يمكن أن يتجاوز التعبير عن التعاطف خلال أسوأ أوقات العنف، للتركيز على هياكل السلطة الأساسية، التي تتطلب تنظيمًا لا هوادة فيه.

ومن المهم تسليط الضوء على أنه كان هناك دائماً فهم ومناصرة حول تأثير ديناميكيات القوة العالمية على حياة الناس وظروفهم الصحية. ومع ذلك، فقد تباينت الخطابات المحددة حول هذا الأمر. على سبيل المثال، أدت الدعاية التي تهدف إلى تشويه وقمع النشاط المناهضين للإمبريالية إلى ربط الخطاب المناهض للإمبريالية بالشيوعية وحتى الإرهاب. وبالتالي، تم قمع فهم دور الإمبريالية في تشكيل ديناميكيات القوة العالمية، وبالتالي حياة الناس وصحتهم. وحتى النشاط والمجتمعات التي استمرت في الحفاظ على هذا الفهم اضطرت في كثير من الأحيان إلى استخدام خطاب بديل. وكان هذا التيار أحد الدوافع وراء الاستخدام المتزايد للإطار القائم على الحقوق في الدعوة الصحية والنشاط السياسي الأوسع، حيث كان الخطاب القائم على الحقوق مقبولاً عالمياً. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك عودة إلى درجة ما من الخطاب المناهض للإمبريالية. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى معاناة السكان من عواقب تحويل السلطة من قبل الإمبريالية لتكون قادرة على تحديد الخطاب، بالإضافة إلى الحركة العالمية من أجل العدالة الصحية التي تقوم بتثقيف العاملين في مجال الصحة والجمهور حول الروابط بين الأنظمة العالمية للسلطة والصحة.

ويتجاوز هذا بالضرورة خطاب حقوق الإنسان، الذي تم اختياره بشكل متزايد من قبل النماذج النيوليبرالية المهيمنة، باعتباره فكرة عالمية، والتي غالباً ما تكون غائبة. عند الدفاع عن المطالب السياسية الجماعية للمجتمعات.

تم تحفيز الدائرة المواضيعية المتعلقة بالحرب والصراع بشكل خاص من خلال استجابات الحكومات لجائحة كوفيد-19، والتي تضمنت تجريم عدم الامتثال للوائح، والاستجابة العسكرية في بعض الحالات. وكما رأينا في الإفراط في ضبط الأمن بشكل عام، فقد تم استخدام هذا في كثير من الأحيان كغطاء لقمع التنظيم الشعبي.

وتم إعلان حالة الطوارئ في العديد من الأماكن. وفي فلسطين، استخدمت السلطة الفلسطينية هذا لقمع المظاهرات المناهضة لقمعها السياسي. وفي الفلبين، استخدمت مثل هذه القواعد لحظر جميع الاحتجاجات. وفي المملكة المتحدة، قمعت الشرطة بعنف وقفة احتجاجية واعتقلت عدة نساء تجمعن حداداً واحتجاجاً على مقتل امرأة على يد ضابط شرطة، استخدم سلطته لاستدراجها إلى سيارة الشرطة الخاصة به. وهذا يتناسب مع السياق الأوسع للدول التي تقمع منظمات المجتمع المدني، سواء كانت تعمل على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على الصحة، أو تقدم الخدمات الصحية بشكل مباشر. وفي نيكاراغوا، شمل ذلك حظر 45 منظمة من منظمات المجتمع المدني في غضون شهر واحد في عام 2021، بما في ذلك 15 منظمة طبية أو صحة مجتمعية على الأقل. وتم ترحيل رئيس إحدى منظمات المجتمع المدني إلى كوستاريكا. وقد لوحظ نمط مماثل من تقليص مساحة المجتمع المدني في الفلبين، مع اقتراب الانتخابات، مما يحد من المساحة التي توفرها منظمات المجتمع المدني للمجتمعات المحلية للتنظيم.

ولذلك فإن أهمية منظمات مثل PHM واضحة. إن المشاكل العالمية، بما في ذلك الإمبريالية والاستعمار، تحتاج إلى حلول عالمية، خاصة وأن الأنظمة القمعية في جميع أنحاء العالم تعمل على تمكين بعضها البعض. وهذا يجعل من المهم لأولئك الذين يحاربون مثل هذه الأنظمة أن يشكلوا تحالفات من أجل حركة من أجل العدالة العالمية. إن مبادئ حركة PHM الواضحة، إلى جانب نطاقها الواسع والعميق، تجعلها في موقع جيد لتكون رائدة في مثل هذه الحركة.

## التوصيات

يتمتع نشطاء العدالة الصحية بموقع مثالي للاعتراف بالترابط بين النضالات المختلفة ضد الإمبريالية وبتثقيفهم والعمل على أساسه. وعلى وجه الخصوص، يدرك نشطاء حركة PHM قيمة العمل على مستويات مختلفة لتعزيز تحرير جميع الناس.

بعض الاقتراحات للإجراءات التي يمكن لنشطاء حركة PHM اتخاذها هي كما يلي:

يجب على أعضاء PHM التأكد من أن عملهم ونشاطهم ودراساتهم متجذرة بعمق في احتياجات المجتمعات المحيطة بهم؛

يجب على أعضاء حركة الصحة العامة الالتزام بتثقيف أنفسهم ومن حولهم حول دور مناهضة الإمبريالية والاستعمار في تحدي الظلم الصحي؛

يجب على أعضاء PHM وفروعها PHM Global وأن يركزوا على أصوات المضطهدين؛ ويجب عليهم استخدام مواردهم ومنصاتهم المتاحة لتمكين المهمشين والمضطهدين من تطوير واستخدام لغتهم الخاصة لوصف نضالهم والتعبير عن مطالبهم؛

يجب على أعضاء جمعية PHM وفروعها ومنظمة PHM Global أن يستجيبوا للدعوات العالمية للتضامن من الشعوب المضطهدة؛ وهذا يشمل الالتزام بالمقاطعة وسحب الاستثمارات والترويج لها حركة العقوبات؛

ينبغي على فروع PHM Global و PHM والشراكة مع المنظمات الأخرى المكرسة للنضال ضد الإمبريالية والاستعمار، لتوضيح العلاقة بين الصحة وقضايا العدالة الاجتماعية الأخرى في سياق الإمبريالية والاستعمار؛

يجب أن تستمر PHM Global في ربط مختلف الأعضاء والفروع من جميع أنحاء العالم من أجل التعاون الفعال، لا سيما لتعزيز التضامن والتنظيم فيما بين بلدان الجنوب؛

يجب على PHM Global أن تستمر في تقديم صوتها للمضطهدين والمهمشين والمُسكتين.

## مصادر

### خلفية تاريخية

عدالة، (2021) قاعدة بيانات القوانين التمييزية في إسرائيل. <https://www.adalah.org/en/law/index>

عدالة، (2021) تقرير عدم المساواة. [https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/upfiles/2011/Adalah\\_The\\_Inequality\\_Rep](https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/upfiles/2011/Adalah_The_Inequality_Rep)

[ort\\_March\\_2011.pdf](#)

الحق، (2017) إلغاء الإقامة: النقل القسري الإسرائيلي للفلسطينيين من القدس. <https://www.alhaq.org/advocacy/6331.html>

الحق، (2021) الشيخ جراح وسلوان: النكبة المستمرة والتهجير الإسرائيلي للفلسطينيين. <https://www.alhaq.org/advocacy/18442.html>

الحق، (2021) تركيز خاص: إسرائيل تكثف عمليات الهدم الذاتي القسرية لمنازل الفلسطينيين

في القدس المحتلة. <https://www.alhaq.org/advocacy/18827.html>

عرفة، نور، (2016) أي قدس؟ الخطط الرئيسية غير المعروفة في إسرائيل. [https://al-](https://al-shabaka.org/briefs/jerusalem-israels-little-known-master-plans/)

[shabaka.org/briefs/jerusalem-israels-little-known-master-plans/](#)

بتسيلم، (2004) الطرق المحرمة: نظام الطرق التمييزي في الضفة الغربية.

[https://www.btselem.org/publications/summaries/200408\\_forbidden\\_roads](https://www.btselem.org/publications/summaries/200408_forbidden_roads)

الدجاني، منى، (2014) تجفيف فلسطين: حرب المياه المنهجية الإسرائيلية، الشبكة.

<https://al-shabaka.org/briefs/drying-palestine-israels-systemic-water-war/>

الدجاني، منى، (2017) المقاربة "اللاسياسية" لأزمة المياه في فلسطين، الشبكة. [https://al-shabaka.org/](https://al-shabaka.org/briefs/apolicy-approach-palestines-water-crisis/)

[https://al-shabaka.org/](#)

إنهاء استعمار فلسطين، (2021) مقدمة عن فلسطين.

<https://decolonizepalestine.com/introduction-to-palestine/>

عيد، حيدر، (2013) اتفاقيات أوسلو: نقد. <https://www.aljazeera.com/opinions/2013/9/13/the-oslo-accords-a-critique/>

الخفيف، محمود؛ مصييف، مصييف؛ لإجراء، معتصم، (2014) تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل بموجب بروتوكول باريس للعلاقات

الاقتصادية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. [https://unispal.un.org/pdfs/UNCTAD\\_RevLkStdy.pdf](https://unispal.un.org/pdfs/UNCTAD_RevLkStdy.pdf)

جوست هلترمان، (1986) سياسة الترحيل الإسرائيلية، مؤسسة الحق

[https://www.alhaq.org/cached\\_uploads/download/alhaq\\_files/publications/Israels\\_](https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/Israels_)

[سياسة الترحيل.fdp](#)

موريس، بيني، 1948، (2008)

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، (2021) إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: خبراء الأمم المتحدة يحذرون من ارتفاع مستويات عنف المستوطنين الإسرائيليين في

مناخ الإفلات من العقاب

<https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26991&L>

أنج=DI

رحلات فلسطينية، "البنية التحتية المتطورة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين".

<https://www.paljourneys.org/en/timeline/highlight/22473/evolving-infrastructure-palestinian-refugee-camps>

بايه، إيلان، (2006) التطهير العرقي للفلسطينيين.

سعيد، إدوارد، (1993) الصباح التالي، لندن ريفيو أوف بوكس.

<https://www.lrb.co.uk/the-paper/v15/n20/edward-said/the-morning-after>

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، (2012) الفلسطينيون

الاقتصاد في القدس الشرقية: استمرار الضم والعزلة والتفكك. [system/files/official-document/gdsapp2012d1\\_en.pdf](https://www.unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2012d1_en.pdf)

<https://unctad.org/>



واج، هيلدا هنريكسين، (2005) دور النرويج في محادثات السلام في الشرق الأوسط: بين دولة قوية ومحارب ضعيف، مجلة الدراسات الفلسطينية

<https://www.jstor.org/stable/10.1525/jps.2005.34.4.6>

الصحة وحقوق الإنسان

عدالة، (2021) قاعدة بيانات القوانين التمييزية في إسرائيل. <https://www.adalah.org/en/law/index>

عاصي، يارام؛ طنوس، أسامة؛ ويسيلوي، برام؛ الخالدي، محمد، (2021) هل هناك "وجهان" للهجمات على الرعاية الصحية؟ أدلة من فلسطين، المجلة الأوروبية للصحة العامة doi.org/10.1093/eurpub/ckab167

المساعدة الطبية للفلسطينيين، (2021) التمييز المنهجي والتجزئة كمفتاح أساسي العوائق أمام الصحة والرعاية الصحية الفلسطينية

[www.map.org.uk/downloads/reports/map-health-inequality-paper-final.pdf](http://www.map.org.uk/downloads/reports/map-health-inequality-paper-final.pdf)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019) اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة

الإعاقات. <https://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3607>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2021) المؤشرات. <https://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx>

مركز تاوب، (2017) صحة السكان العرب في إسرائيل.

<https://www.taubcenter.org.il/research/%d7%91%d7%a8%d7%99%d7%90%d7%95-%d7%94-%d7%90%d7%95%d7%9b%d7%9c%d7%95%d7%a1%d7%99%d7%99%d7%94-%d7%94%d7%a2%d7%a8%d7%91%d7%99%d7%aa-%d7%91%d7%99%d7%a9%d7%a8%d7%90%d7%9c/#>

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، (2021) سوريا@10. <https://www.unrwa.org/campaign/syria10>

منظمة الصحة العالمية، (2018) الحق في الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

[https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO\\_Right\\_to\\_health\\_2018\\_Web-final.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO_Right_to_health_2018_Web-final.pdf)

لجنة العمل الصحي وشذى عودة

مقابلة مع شيرين أبو فنانة، ابنة شذى عودة

حركة صحة الشعب، (2021) روابط ومقالات وبيانات ذات صلة [بقضية شذى عودة]. [relevant-links-articles-and-statements/](https://phmovement.org/)

<https://phmovement.org/>

حركة صحة الشعب، (2021) تجربة فلسطين: لؤلؤة ومخاطر الصحة

العمل في مناطق النزاع [www.youtube.com/watch?v=c7HRrhU6rys](http://www.youtube.com/watch?v=c7HRrhU6rys)

<https://www.youtube.com/watch?v=c7HRrhU6rys> | #FreeShathaOdesh

دور PHM

باوم، فران؛ ساندرز، ديفيد؛ نارايان، رافي، (2020) حركة صحة الشعوب العالمية.

ما هي حركة صحة الشعب؟ مناقشة سعيدة. [www.scielo.br/j/sdeb/a/5hXFkzYbmtYgWj5YTGxZD/?lang=en&format=pdf](http://www.scielo.br/j/sdeb/a/5hXFkzYbmtYgWj5YTGxZD/?lang=en&format=pdf)

<https://www.scielo.br/j/sdeb/a/5hXFkzYbmtYgWj5YTGxZD/?lang=en&format=pdf>

هاملين زونيغا، ماريا، (2006) المجلس الدولي لصحة الشعوب، التنمية في الممارسة. doi/abs/10.1080/096145249100076981

<https://www.tandfonline.com/>

مقابلات مع أعضاء حركة PHM ماريا هاملين زونيغا، ودليلين دي لاباتز، وويم دي

سيوكيلير

## أوصى مزيد من الموارد

الكتب عريقات، نورا (2019) العدالة للبعض: القانون وقضية فلسطين.

الخالدي، رشيد (2020) حرب المائة عام على فلسطين: تاريخ الاستعمار الاستيطاني والمقاومة، 1917-2017.

مصالحة، نور (2018) فلسطين: تاريخ أربعة آلاف عام.  
بابيه، إيلان (2006) التطهير العرقي للفلسطينيين.  
سعيد، إدوارد (1992) قضية فلسطين.

المواقع الإلكترونية

[الشبكة، شبكة السياسة الفلسطينية](#)

[إنهاء الاستعمار في فلسطين](#)

أفلام

3000 ليلة (2015)

5 كاميرات مكسورة (2012)

النكبة: النكبة الفلسطينية (2008)

جنين، جنين (2002)

الجنة الآن (2008)

الحاضر (2020)

ملح هذا البحر (2008)

الوقت المتبقي (2009)

عندما رأيتك (2012)